الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية

-دراسة حالة تكتل البريكس-

تحت إشراف الأستاذ:

هشام غربي

إعداد الطالبة:

حياة زلومة

لجنة المناقشة

علي قابوسة	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	رئيسا
هشام غربي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية

-دراسة حالة تكتل البريكس-

تحت إشراف الأستاذ:

هشام غربي

إعداد الطالبة:

حياة زلومة

لجنة المناقشة

علي قابوسة	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	رئيسا
هشام غربي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

" يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما "

سورة النساء الآية 29

الإهداء

إلى أغلى ما أملك والداي الكريمين

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله عز وجل إخوتي وأخواتي

إلى قرة عيني "عبد الحي ووالدته"

إلى كل الأهل والأحباب

إلى رفيقات الدرب والحياة دون استثناء

إلى زميلات العمل

إلى كل الزملاء والزميلات بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

إلى كل من أملك مكانا في قلبه

إلى كل طالب علم على سطح الأرض

إليهم جميعا أهدي ثمرة اجتهادي

كلمة شكر

الحمد والشكر لله القائل: "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" إبراهيم الآية 07 على توفيقه وتيسيره لأمري وإمداده لي بالصبر والعزيمة، ومصداقا لقول رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" يطيب لي وبعد أن من الله علي ووفقني لإتمام هذا العمل أن أتقدم بكلمة شكر للأستاذ المشرف على هذه المذكرة

الأستاذ: هشام غربي أسأل الله له التوفيق والسداد

وعرفانا مني بالجميل أشكر الأستاذ عقبة عبد اللاوي الذي لم يبخل علي بنصحه وتوجيهه

كما أود أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للطاقم العامل بمكتبة الزاوية التجانية بقمار

وعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

وعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد محمد خيضر ببسكرة

والشكر موصول لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

وبهذا يكون الحمد والشكر لله في الأول وفي الآخر...

الملخص:

إن التجارة الخارجية تقوم على التبادلات السلعية والخدمية ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بين دولة ما والعالم الخارجي لتحقيق منافع متبادلة، وهذا راجع للتخصص الدولي واختلاف الميول والأذواق وقد درست هذه الظاهرة عدة نظريات بدءا من عهد التجاريين الكلاسيك أمثال لآدم سميث وصولا إلى النظرية الحديثة ومن روادها فرنون وبوسنر، وهناك نوعين من السياسات التجارية سياسة تحريرية وسياسة حمائية تفرض كل منهما لتجنب المخاطر التي قد تواجهها، هذا وتلعب العولمة الاقتصادية دور كبير في التجارة الخارجية من خلال مساعدتها في زيادة الانفتاح الاقتصادي العالمي وبروز التكتلات الاقتصادية الحديثة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمة العالمية للتجارة كإطار رسمي لتنظيم التجارة الخارجية العالمية وتلعب دورا كبيرا في تكريس العولمة الاقتصادية، وكنموذج اقتصادي متطور في التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد تتم دراسة تكتل البريكس الذي هو اليوم من أقوى التكتلات الاقتصادية القائمة وهو في علاقة تكاملية مع العولمة الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، العولمة الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة، التكتلات الاقتصادية، البريكس.

Abstract:

The foreign trade is based on exchanges of goods and services, capital and factors of production between a country and the outside world to achieve mutual benefits, and this is due to international specialization and the different tendencies and tastes was the phenomenon studied several theories ranging from the era of commercial classic likes of Adam Smith down to the modern theory and patrons Vernon and Posner , there are two types of trade policies editorial policy and the policy of protectionism imposes each to avoid the risk that you may encounter, this play of economic globalization large role in foreign trade by helping to increase global economic openness and the emergence of modern economic blocs multinational corporations and the World Organization for Trade formal framework to regulate trade Global Foreign play a big role in the consecration of economic globalization, and economic model developed in foreign trade and the globalization of the economy are studied BRICS bloc, which is the day of the most powerful economic blocs existing in a complementary relationship with economic globalization and integration into the global.economy.
Keywords:
Foreign trade, economic globalization, the World Trade Organization, economic blocs, BRICS.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
آية قرآنية	
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	ا- ا
فهرس الجداول	ا
فهرس الأشكال البيانية	ا
قائمة الرموز والاختصارات	ا
مقدمة عامة	(أ–د)
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري للتجارة الخارجية	
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	04
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	05
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	07
المطلب الأول: التجارة الخارجية في الفكر التجاري "نظرية التجاريين"	07
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي " النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية"	08
المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الفكر الحديث " النظرية الحديثة"	12
المبحث الثالث: السياسات والمخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية	15
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها	15
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	16
المطلب الثالث: المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية	19
الفصل الثاني: التغيرات العالمية الجديدة في التجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية	
المبحث الأول: العولمة الاقتصادية	23
المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية ومظاهرها	23
المطلب الثاني: ملامح وسمات العولمة الاقتصادية	24
المطلب الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية	25
المبحث الثاني: التطورات والاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية	27
المطلب الأول: تطور حجم المبادلات الدولية والتحول لتجارة المصنوعات	27
المطلب الثاني: التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحديثة للتجارة الخارجية	28
المطلب الثالث: القضايا الحديثة في التجارة الخارجية	30
المبحث الثالث: النظام التجاري العالمي في ظل التحولات الحديثة	33
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT	33

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة OMC	36
المطلب الثالث: التطورات والتحولات الحاصلة في النظام التجاري العالمي	39
الفصل الثالث: دراسة حالة تكتل البريكس	
المبحث الأول: تكتل دول البريكس (التعريف، النشأة والأهداف ..)	46
المطلب الأول: تعريف ونشأة تكتل دول البريكس	46
المطلب الثاني: مقدرات والأهداف المشتركة لدول البريكس	47
المبحث الثاني: قراءة في اقتصاديات دول البريكس	48
المطلب الأول: قراءة للاقتصاد البرازيلي والاقتصاد الهندي	48
المطلب الثاني: قراءة للاقتصاد الروسي والجنوب إفريقي	51
المطلب الثالث: قراءة في الاقتصاد الصيني	53
المبحث الثالث: التوجهات والتطورات الحديثة لتكتل دول البريكس	56
المطلب الأول: القمم المنعقدة في تكتل البريكس	56
المطلب الثاني: بنك التنمية البينية لدول البريكس	58
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول البريكس	59
الخاتمة العامة	(67-66)
قائمة المراجع	(73-69)

فهرس الجداول

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم(01): التكاليف المطلقة في العراق وسوريا في إنتاج التمر والقمح ا(وحدة/ساعة عمل)	09
الجدول رقم(02): التكاليف النسبية لإنتاج القمح والنسيج في البرتغال وإنجلترا ا(وحدة/ساعة عمل)	10
الجدول رقم(03): إجمالي التجارة الخارجية للسلع في العالم 2009-2013 (مليون دولار)	41
الجدول رقم(04): نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2010-2014) مليون دولار	49
الجدول رقم(05): نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي(2010-2014) مليون دولار	50
الجدول رقم(06): نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي(2010-2014) مليون دولار	51
الجدول رقم(07): نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا(2010-2014) مليون دولار	53
الجدول رقم(08): نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2010-2014) مليون دولار	55
الجدول رقم(09): معدل نمو الناتج المحلي لدول البريكس %(2012-2014)	60
الجدول رقم(10): حجم تجارة السلع في التجارة الخارجية لدول البريكس	61
الجدول رقم(11): حجم تجارة الخدمات في التجارة الخارجية لدول البريكس	62

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01): البيع والشراء في التجارة الإلكترونية	31
الشكل رقم(02): إجمالي التجارة الخارجية للسلع في العالم 2009-2013 (مليون دولار)	41
الشكل رقم(03): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2010-2014)	49
الشكل رقم(04):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي(2010-2014)	50
الشكل رقم(05): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي(2010-2014)	52
الشكل رقم(06): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا	53
الشكل رقم(07): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2010-2014)	55
الشكل رقم(08): حجم تجارة السلع في التجارة الخارجية لدول البريكس %	61
الشكل رقم(09): نمو تجارة الخدمات في التجارة الخارجية لدول البريكس	62

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار	الاسم الكامل	الشرح	الصفحة
APEC	Asia Pacific Economic Coopération	تجمع أسيا للباسفيك	26
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة	33
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	المنظمة العالمية للتجارة	36
BRICS	Brazil, Russia, India, China, South Africa	البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا	48
G8+5	Groupe 8+5	مجموعة 8+5	58

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر التجارة الخارجية الحلقة المركزية في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وهي تساهم في تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول، فالتجارة الخارجية اليوم لها تأثير كبير على اقتصاديات جميع الدول من خلال تطوير قطاع الصادرات والواردات وزيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكون هذه الظاهرة قديمة نوعا ما فقد أجرى العديد من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين دراسات نظرية وتحليلية لأسباب قيامها أمثال آدم سميث وديفيد هيوم ولينـدر..إلخ وتعتمد التجارة الخارجية على نوعين من السياسات حمائية أو تحريرية ولكل منهما مزايا كبيرة لتخطي المخاطر والعقبات التي قد تعترض التجارة الخارجية.

من جانب آخر فقد ساهمت العولمة الاقتصادية وبقدر كبير في تطوير التجارة الخارجية من خلال تكوين عالم بلا حدود وتقارب المسافات الجغرافية وتسهيل حركة التجارة الخارجية وإضافة بعد جديد عالمي للاقتصاديات المحلية للدول من أجل الانخراط في الاقتصاد العالمي، وقد شهدت التجارة الخارجية تطورات عديدة في الحقبة الأخيرة وبروز عديد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الناشطة والقوية على غرار الإتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان وتكتل دول البريكس لكونه تكتل عملاق صاد منافس لهذه التكتلات، كما ظهرت جغرافيا اقتصادية جديدة للتجار الخارجية وهي ناجمة عن انخراط الدول في المنظمة العالمية للتجارة هذه الأخيرة التي تعتبر أكبر إنجاز في تاريخ التجارة الخارجية في العالم كإطار رسمي لتنظيم وتسيير وتطوير التجارة الخارجية العالمية وهي وليدة اتفاقية الغات.

* الإشكالية الرئيسية:

ماهي التطورات والتحولات الحاصلة في التجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية؟

* **التساؤلات الفرعية:**

1- ماهي أهم التطورات التي عرفها التنظير في التجارة الخارجية وتوجهاتها الحديثة؟

2- ماهي أبرز آليات العولمة الاقتصادية لإنعاش التجارة الخارجية العالمية؟

3- ماهو واقع التجارة الخارجية لتكتل البريكس في ظل التحولات الحديثة والعولمة الاقتصادية؟

*** فرضيات الدراسة:**

1- مر التنظير في التجارة الخارجية ب03 أطوار بدءا بعهد التجاريين وأفكارهم القائمة على العلاقة الوطيدة بين ثروة الدول وما تمتلكه من المعدن النفيس، ثم جاء المنظرون الكلاسيك بأفكارهم القائمة على محدودية عوامل الإنتاج وإمكانية التعبير عنها بالعمل ووجود دولتين وسلعتين، أما المرحلة الثالثة في التنظير فكانت عبارة عن الأفكار التي تناوله أصاب النظرية الحديثة أمثال بوسنر في منطق الفجوة التكنولوجية وهاري جونسون ونموذج اقتصاديات الحجم، كما قد شهدت التجارة الخارجية توجهات نحو تجارة المصنوعات والاستثمار الأجنبي المباشر والتكتلات الإقليمية الحديثة.

2- تعد العولمة الاقتصادية من أبرز أسباب انتعاش وتطوير التجارة الخارجية ولعل من أهم أدواتها وآلياتها لتحقيق هذا النمو نجد الشركات متعددة الجنسيات والإقليمية الجديدة.

3- إن التجارة الخارجية لتكتل البريكس في تطور متواصل وكبير جدا وهي من أقوى الاقتصادات في العالم وقد حققت انجازات كبيرة على غرار إنشاء بنك التنمية البينية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتزايد حجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي وقد ساهمت العولمة الاقتصادية كثيرا في تطور هذا التكتل من خلال زيادة عولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة وتنامي الشركات متعددة الجنسيات.

*** مبررات اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية؛

- الموضوع يدخل في إطار التخصص (تجارة دولية)؛

- احتلال هذا الموضوع لكثير من الاهتمام في المواضيع والدراسات الاقتصادية المعاصرة؛

- ثم اختيار تكتل البريكس كحالة دراسية نظر للتطور الهائل والمتواصل الذي يحققه هذا الأخير.

*** أهداف الدراسة وأهميتها:**

- تسليط الضوء على دور العولمة وآلياتها في تطوير التجارة الخارجية في العصر الراهن؛

- التعرف على أبرز التحولات والتوجهات المعاصرة للتجارة الخارجية؛

- محاولة الوقوف على مدى تطور وقوة اقتصاديات دول تكتل البريكس وتجارتها الخارجية؛

- تزويد الباحثين في مجال الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية بدراسات حديثة.

* **الدراسات السابقة:** تعتبر هذه الدراسة بمثابة تكملة وإثراء لبعض الدراسات التي سبقته ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بذات الموضوع نجد بعض الدراسات التي تم الإطلاع عليها.

- "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006 من طرف حشماوي محمد وقد خلص الباحث في دراسته هذه إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد مر ب03 مراحل رئيسية بعد الحرب العالمية الثانية وهو لحد الآن لا يزال بحاجة إلى إصلاح آلياته وطريقة عمل مؤسساته، وأن التجارة الخارجية والنظام التجاري العالمي قد شهد تحولا وتوجهات عديدة.

- "الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، كتاب للكاتب عمر مصطفى محمد منشورات مؤسسة طيبة للنشر-القاهرة سنة 2014، الكاتب سلط الضوء على النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وأبرز مراحل تطوره والأزمات الحاصلة فيه وانعكاساتها على التنمية واتجاهات التجارة الخارجية والتوجه للتصنيع وتجارة المصنوعات وآثار النظام التجاري العالمي على الدول النامية كما حاول تحليل انتقال النظام الاقتصادي العالمي من مرحلة الدولية إلى العولمة وتحليل أعمال ونتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة.

* **الإطار الزماني والمكاني للدراسة:** تم التركيز على تكتل البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) وتم اختيار الإطار الزمني ما بين 2009-2014.

* **المنهج المستخدم:** للإجابة على الإشكالية سيتم الاعتماد على المناهج التالية

- المنهج الوصفي: تم استخدامه لوصف ظاهرتي التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية والنظام التجاري العالمي ويستخدم هذا المنهج في أغلب أقسام الدراسة.

- المنهج التاريخي: تم استخدام هذا المنهج لاستعراض الإطار التسلسلي التاريخي للتجارة الخارجية ويستخدم هذا المنهج في أغلب أقسام الدراسة.

- المنهج الإحصائي: تم استخدام هذا المنهج كذلك في أغلب أقسام وخاصة في الفصل الثالث هذا البحث وهذا لإدراج الإحصائيات الحديثة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- منهج دراسة الحالة: تم استخدام هذا المنهج لتسليط الضوء على مدى قوة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتكتل البريكس ويظهر هذا المنهج بوضوح في الفصل الثالث.

* **أدوات الدراسة**: الاستعانة بالدراسات السابقة والكتب والمجلات الاقتصادية والمذكرات العربية والأجنبية وتقارير المنظمات والهيئات العالمية المتخصصة، وكذلك الإحصائيات المرتبطة بالموضوع عن طريق زيارة المواقع الإحصائية المتخصصة وقواعد بيانات المنظمة العالمية للتجارة والأونكتاد على شبكة الإنترنت.

* **صعوبات البحث**: كأي بحث علمي لا يخلو من صعوبات وعقبات ومن بين الصعوبات التي واجهتني وأنا بصدد إنجاز هذه الدراسة أن الموضوع شاسع ويتطلب فترة بحث كبيرة والفترة المقدمة طرف الكلية لإنجاز هذه الدراسة تكاد تكون غير كافية للإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع على أكمل وجه.

* **محتوى البحث**: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: تم فيه عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذا النظريات المفسرة لها في الفكر التجاري والكلاسيكي والحديث، بالإضافة إلى السياسات والمخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- الفصل الثاني: تم فيه التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأبرز سماتها وأدواتها، هذا إلى جانب إدراج التطورات الحديثة في التجارة الخارجية وتطور المبادلات الدولية كما تناول هذا الفصل أبرز التكتلات الحديثة والقضايا الحديثة المطروحة في مجال التجارة الخارجية وتم في الأخير عرض النظام التجاري العالم في ظل التحولات الحديثة وتزايد حجم التجارة الخارجية العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي.

- الفصل الثالث: تم تخصيصه للحديث عن تكتل البريكس كتكتل اقتصادي صاعد وقوي منافس لباقي التكتلات الاقتصادية القائمة والتعرف على اقتصادياته والتجارة الخارجية فيه وعلاقته بالعولمة الاقتصادية .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

يمكن القول أن الاقتصاد الذي كانت تمارسه المجتمعات القديمة هو اقتصاد مغلق، تعتمد التجارة فيه على المقايضة داخل البلد الواحد، ومع التطور وتزايد التعداد السكاني وتنوع الحاجات والرغبات أصبح من الضروري الانفتاح على الاقتصاد العالمي، أي تبادل السلع والخدمات وحتى الأفكار بين أفراد مختلف الدول مهما كانت المسافات بعيدة بينهم، ومن هنا نشأت وظهرت التجارة الخارجية وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد مفتوح بدلا عن الاقتصاد المغلق الذي كان سائدا من قبل، وهذا لأن الدول والبلدان في وقتنا الحالي ليس بإمكانها البقاء في عزلة عن الدول الأخرى وهذا ما جعل التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة جدا في اقتصاديات العالم أجمع وهي اليوم من أبرز المواضيع الاقتصادية المتداولة، وفي هذا الفصل سيتم التطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية وقد تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

المبحث الثالث: السياسات والمخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

إن موضوع التجارة الخارجية موضوع شاسع وذو أهمية بالغة في الاقتصاد اليوم، وفي هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على الجانب المفاهيمي للتجارة الخارجية، مفهومها، أسباب قيامها وأهميتها

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لقد استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للمواد الأولية، ويقصد بها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1].

يعرفها محمد أحمد السريتي بأنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة "[2].

التجارة الخارجية تعرف بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، أي عملية التبادل الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[3].

من التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل وملم للتجارة الخارجية أي أنها تعبر عن عمليات التبادل التجاري بين مختلف دول العالم، وذلك عن طريق تصدير واستيراد السلع المنظورة وغير المنظورة من أجل تحقيق المنافع والمكاسب والاستفادة من المزايا المختلفة وقد ظهرت منذ القدم بما يعرف بطريق الحرير وازدهرت تباعا للتطورات الحاصلة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.

[1] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 03.

[2] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية،د ط، 2009، ص 08.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2001، ص(13-17).

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب وعوامل كانت وراء قيام التجارة الخارجية، فبلدان العالم أصبحت ترتبط فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة كانت نتيجة لممارستها لعمليات التجارة الخارجية، ويتضح لنا أن السبب الرئيس والمباشر لقيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف الأسعار النسبية (Relative Price Différences) فالأسعار تؤثر في التبادل الدولي، كما أنها تتأثر به وإن عملية التبادل بين البلدان ستتحقق إذا ماكانت هناك مكاسب وأرباح جراء ذلك، وهي أساس التجارة الخارجية وإذا لم تكن هناك مكاسب وأرباح فلن تكون هناك تجارة خارجية، ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

1- التخصص الدولي: تكتفي كل دولة بالتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها ظروفها وإمكاناتها الاقتصادية لإنتاجها بأقل التكاليف وأكثر جودة وفعالية وأعلى كفاءة؛

2- اختلاف ظروف الإنتاج: بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي تقوم بإنتاجها كالنفط الذي لا يتوفر إلا في الدول ذات المناخ الصحراوي[1].

3- الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية: هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة، بما فيها الظروف المناخية(الأمطار، الحرارة، التربة..الخ) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها، والتي تؤثر على قدرات البلد على الإنتاج (اختلاف ظروف الإنتاج) فيكون هناك دائما اختلاف في إمكانيات الدول الإنتاجية بمعنى آخر أنه لا يستطيع أي بلد تحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل تام، ومنطق الحاجة هنا يفرض نفسه في غالبية الأحوال، فترغب الدول في الحصول على سلع محددة عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة أي دولة أخرى في طلب سلعها عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها[2].

4- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر: ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة تفاوتا في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17215، تاريخ الإطلاع 2015/03/05، الساعة 14:55.

[2] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5 العدد 17، حزيران 2013، ص (123-124).

ارتفاع مستوى التكنولوجيا، والعكس في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لانخفاض الكفاءة الإنتاجية والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية[1].

5- اختلاف الميول والأذواق الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة: حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد[2].

6- التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية: قد يبدو أن مبدأ التعاون الدولي أقل تأثيرا في قيام التبادل التجاري فيما بين الدول مقارنة بالأسباب الأخرى خصوصا في الظروف الاستثنائية، أما في الظروف الاعتيادية فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف أشكاله وفي كل المجالات دورا هاما، إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات السابقة[3].

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية في العصر الحديث دورا كبيرا في الاقتصاد وهذا ما جعلها ذات أهمية بالغة، وهي بدورها تسعى لتحقيق مكاسب وأهداف متعددة، وفي هذا المطلب سيتم استعراض أهمية التجارة الخارجية .

- لها أهمية بالغة فهي تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات، لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه ولا تقتصر التجارة الخارجية على هذا فحسب،بل نجد أن دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من قدرتها على إنتاجها محليا لأن تكلفة صناعتها أكبر مقارنة باستيرادها[4].

- تعتبر مؤشرا إلى قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على

[1] رائد فضل جويد، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] رائد فاضل جويد، المرجع نفسه، ص 125.

[3] رائد فضل جويد، المرجع نفسه، نفس الصفحة

[4] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 10.

رصيد الدولة من العملات الأجنبية[1].

– تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والمتقدمة، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الإختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية[2].

– يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا كبيرا في الخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب كبيرة على شكل رأس مال أجنبي، ويساهم في زيادة الاستثمارات الجديدة والمتنوعة وفي النهاية سيؤدي هذا إلى زيادة رأس مال هذه الدولة والنهوض بالتنمية الاقتصادية[3].

– توفير فرص العمل للعمالة داخل كل دولة؛

– تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية؛

– الاستفادة من موارد الدول الأخرى وتخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات وكذلك تساعد على منع الاحتكار[4]

[1] سفيان عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62، شتاء ربيع 2013، ص 171.

[2] رنان المختار، " تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 67.

[3] متاح على الموقع الإلكتروني trade.kom.blogspot.com/2012/03/concept-and-importance-offoreign-trad.html، تاريخ الإطلاع 2015/03/07، الساعة 20:17

[4] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص (12-13).

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تناول موضوع التجارة الخارجية الكثير من المنظرين عبر مختلف العصور وكان كل تيار له نظرة تختلف عن التيار الأخر في تفسيره وتحليله للتجارة الخارجية، فبرز الفكر التجاري والكلاسيكي والنيو الكلاسيكي بالإضافة إلى النظريات الحديثة في ذات المجال في هذا المبحث سنتطرق لهذه النظريات.

المطلب الأول: التجارة الخارجية في الفكر التجاري " نظرية التجاريين"

ساد الفكر التجاري "المركنتيلي" في أوروبا خلال الفترة من 1500 إلى 1750موهناك عوامل عديدة وظروف ساعدت على نشأته، ولعل أبرزها ازدياد أهمية التجارة الخارجية وظهور القوميات الأوروبية الوطنية، وتزامن ذلك أيضا مع عصر النهضة الأوروبية ومن أهم المبادئ والفروض التي ترتكز عليها نظرية التجاريين ما يلي:

1- العلاقة بين ثروة الدولة والمعادن النفيسة: لقد منح التجاريون أهمية كبيرة للذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمم، وقد أطلق على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري اسم المعدنيين " Bullionistes "، وقد أشاروا إلى أثر زيادة المعدن النفيس في تنشيط المعاملات[1].

2- تحقيق ميزان تجاري موافق: لقد كانت نظرية التجاريين في التجارة الخارجية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم، فبالنسبة لهم ثروة الأمم ترتكز أساسا على ما تمتلكه من الذهب والفضة وإن لم يكن للدولة مناجم ذهب أو فضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الخارجية، وهذا يستوجب تحقيق الدولة لفائض في ميزانها التجاري ويدفع الفرق بالمعدن النفيس[2].

3- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: يقتضي منطق التجاريين تدخل الدولة في التجارة الخارجية حتى يكون هناك ميزان تجاري موافق، ولابد أن يكون محلا لسياسة هذه الدولة، وقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الخارجية للقيود لتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات بشكل دائم، كفرض ضرائب جمركية على الواردات وحضر بعضها...الخ[3].

---

[1] فيروز سلطاني، "دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية-دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية-"مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص (11-13).

[2] متاح في الموقع الإلكتروني islamfin.go.forum.net/t529-topic، تاريخ الإطلاع 2015/03/06، الساعة 15:43.

[3] فيروز سلطاني، المرجع أعلاه، ص 13.

4- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي: كانت هناك مفاضلة بين الزراعة والصناعة والتجارة في الفكر التجاري، وكانت التجارة الخارجية في الطليعة باعتبارها الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس، على عكس التجارة الداخلية فهي لا تعطي إضافة للثروة، وقد أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الخارجية كونها أساس الصادرات التي تعود على البلد بالمعدن النفيس، أما الزراعة فلم تحظى بتقدير يذكر من طرف التجاريين.فكانت الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين محصورة في مدى قوة الدولة وأهملوا الرفاهية الفردية، فزيادة تعداد السكان والكثافة السكانية تزيد من قوة الدولة وزيادة اليد العاملة وارتفاع وتيرة النمو الصناعي[1].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي " النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية"

ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر،وقد نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق لأفكار هذا التيار وأبرز النظريات المتعلقة به.

أولا: الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الخارجية والعوائد الناتجة عنها على مجموعة من الفروض أهمها:

- وجود دولتين وسلعتين والتبادل يأخذ شكل مقايضة؛

- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد وهو العمل؛

- ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلعة المنتجة؛

- إهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التأمين؛

- حرية حركة عوامل الإنتاج (العمل) بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول؛

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية، وبناءا على هذه الفروض الأساسية ضمت النظرية الكلاسيكية أراء وأفكار مجموعة من الاقتصاديين من الجيل الأول[2].

[1] فيروز سلطاني، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الإتحاد الأوروبي-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص (03-04) .

1- نظرية الميزة المطلقة "أدم سميث*": أفكار آدم سميث في نظرية التجارة الخارجية بلورها في كتاب أصدره عام 1776م باسم ثروة الأمم، ومضمون هذه النظرية هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل دوليا، فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وتستورد تلك التي ليس لها فيها أي ميزة مطلقة، والميزة المطلقة تعني أقل تكلفة تتفق في سلعة واحدة تنتج في بلدي مختلفين.

الجدول رقم (1): التكاليف المطلقة في العراق وسوريا في إنتاج التمر والقمح(وحدة/ساعة عمل)

/	العراق	سوريا
التمر/كلغ	60	40
القمح /كلغ	30	60

المصدر: متاح على الموقع الألكتروني www.uobabylon.edu.iq/uobcdeges/lecture.aspx?fid=9Elcid=34418 تاريخ الإطلاع 2015/03/07، الساعة 12:31

من الجدول أعلاه نجد أن ساعة العمل الواحدة تنتج 60 كلغ من التمر في العراق بينما تنتج 40كلغ منه في سوريا، وبالمقابل فإن ساعة العمل هذه تنتج 30 كلغ من القمح في العراق و60 كلغ منه في سوريا، وعليه فإن للعراق فعالية وميزة مطلقة في إنتاج التمر على سوريا 60كلغ > 40كلغ، بينما سوريا لها فاعلية وميزة مطلقة في إنتاج القمح على العراق 60 كلغ > 30 كلغ، وبوجود التجارة بين البلدين على العراق أن يتخصص في إنتاج التمر لكونه يتميز بميزة مطلقة في إنتاجه، وتتخصص سوريا في إنتاج القمح لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه هي الأخرى[1].

2- نظرية الميزة النسبية "ديفيد ريكاردو"*: في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو بالرد على نظرية آدم سميث في كتابه الشهير" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817م، وفقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة يمكن لأي دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر، والمقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تتفق في سلعة

[1] خلوفي عائشة، المرجع السابق، نفس الصفحة.

* أدم سميث(A-SMITH)، مفكر اقتصادي ولد عام 1723 في قرية كير كالدي في اسكتلندا، يعتبر أبو الاقتصاد السياسي درس الأدب في جامعة أكسفورد ثم أصبح أستاذا يدرس المنطق والأدب في جامعة جلاسكو، ألف كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1776 وهو من أفض أعماله، توفي عام 1790.

* ديفيد ريكاردو(D-RICARDO)، مفكر اقتصادي ولد في لندن عام 1772 بدأ العمل في بورصة لندن للأوراق المالية في سن 21 ونجح في عمله بصورة مذهلة لما كان يتحلى به من رزانة وبعد النظر والسرعة في الحساب والأرقام، ألف كتاب الاقتصاد السياسي والضرائب وهو صاحب نظرية التكاليف النسبية، توفي عام 1823م.

واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين، ولقد قدم ريكاردو مثالا عدديا لشرح نظريته فأخذ كل من انجلترا والبرتغال اللتين تنتجان سلعتين كما في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم(2): التكاليف النسبية لإنتاج القمح والنسيج في البرتغال وإنجلترا(وحدة/ساعة عمل)

/	أنجلترا	البرتغال
النسيج	100	90
القمح	120	80

المصدر: خلوفي عائشة ، مرجع سبق ذكره، ص 06.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين معا مقارنة بإنجلترا فحسب نظرية الميزة المطلقة البرتغال يتخصص في إنتاج السلعتين معا، المعنى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تنشأ بين هذين البلدين ولكنها ممكنة حسب نظرية الميزة النسبية وهذا بسبب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في كل بلد.

-التكلفة النسبية للقمح في البرتغال: تكلفة إنتاج القمح/تكلفة إنتاج النسيج = 90/80 = 0.89 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في البرتغال تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.

-التكلفة النسبية القمح في إنجلترا: تكلفة إنتاج القمح/تكلفة إنتاج النسيج= 100/120=1.2 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في إنجلترا تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج،وبناءا على ذلك تكون تكلفة إنتاج القمح بالنسبة للنسيج في البرتغال أقل مما هي عليه في إنجلترا ومن ثم تكون من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج وتصدير القمح لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه في إنجلترا، وبنفس الطريقة يتضح أنه من مصلحة إنجلترا التخصص في إنتاج النسيج، ويتضح من خلال نظرية ريكاردو أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع [2].

3- نظرية ديفيد هيوم David hume "*: تتلخص نظرية دافيد هيوم في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي دولة سوف يعم على الدول الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة

[1] خلوفي عائشة ، المرجع السابق، ص 06.

[2] خلوفي عائشة، المرجع نفسه، ص (06-07).

*ديفيد هيوم، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي ولد 1711/04/26، من مؤلفاته تاريخ إنجلترا، مقالات سياسية،مباحث أخلاقية وسياسية، توفي في 1776/08/25.

تطور دولة ما سيكون تأثيره إيجابيا على الدول الأخرى المجاورة لها، فمثلا تطور كل من(فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وإن تخلف هذه الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني[1].

ثانيا: الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية "النيوكلاسيك" جاء هذا الجيل داعما لأفكار الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية مع رفضه الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، ومن أهم فروض هذا الجيل مايلي:

- وجود أكثر من عامل إنتاج وهما العمل ورأس المال؛

- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة؛

- تماثل الأذواق في كل بلد.

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة "G-Habrler" حاول هابرلر عام 1936م تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد على نظرية القيمة في العمل باستخدام نظرية تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost theory مستعينا بأداة هو منحنى إمكانية الإنتاج(production possibility curre) التي تمكن من التخلص من وحدات العمل، فالذين يستخدمون منحنيات إمكانية الإنتاج يختارون أن يقيسوا تكلفة سلعة بدلالة سلعة أخرى التي يجب التضحية بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى، دون الحاجة إلى افتراض أي افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل في هذه الحالة فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها[2].

2- نظرية تناسب عناصر الإنتاج "هكشر- أولين": يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين إيلي هكشر وتلميذه برتل أولين الذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه وأهم فروض هذه النظرية:

- البلدان ينتجان سلعة؛

- حرية التبادل وعدم وجود رسوم جمركية؛

- المنافسة الحرة والاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛

[1] رائد فضل جويد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها الجامعة الزقازيق،2010، ص 36.

- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج ؛

- أذواق المستهلكين معطاة؛

- التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

ترجع نظرية هكشر-أولين إلى أن التجارة الخارجية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وما يؤثر على سعر عناصر الإنتاج يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لهذا يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة، كما أضافت النظرية شرط أساسي وهو تماثل الأذواق في البلدان المختلفة[1].

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الفكر الحديث "النظرية الحديثة":

سنستعرض في هذا المطلب النظرية التكنولوجية ونظرية التبادل الدولي للتفسير الحديث للتجارة الخارجية

أولا: النظرية التكنولوجية: تتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية طبقا لهاري جونسون H-JOHNSON من ثلاث نماذج كما يلي:

1- نموذج اقتصاديات الحجم: تعتبر نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية بمثابة تطوير وتعديل لنظرية هكشر-أولين بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والممثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج، وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع "السلع الاستهلاكية" والسلع الوسيطية وبين الدول الصناعية الصغيرة "ذات سوق داخلي صغير" والدول الصناعية الكبيرة، ومن هنا يمكن القول أن نظريه اقتصاديات الحجم تسعى لتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة الكبيرة "ذات السوق الداخلي الكبير" وبين الدول ذات السوق الداخلي الصغير[2].

2- نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر "POSNER": يتضمن منطق الفجوة التكنولوجية أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص (17-18).

[2] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، دار الحياة للنشر، الجزائر، ط1- 2009، ص (39-40).

بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وبالتالي فجوهر القول في هذه النظرية أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة[1].

وهذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين نوعين من الدول، والذي ينعكس على حركة التجارة الدولية وهناك فجوتين فجوة الطلب وفجوة التقليد.

أ- فجوة الطلب: هي الفترة الفاصلة بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة وخلالها تحتكر الدولة المتقدمة إنتاجه وتصديره؛

ب- فجوة التقليد: هي الفترة الفاصلة بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية حيث تشارك في الإنتاج[2].

3- نموذج دورة حياة المنتج لفرنون: قدم فرنون نظرية دورة حياة المنتج فحسبه أن كل منتوج يمر في دور حياته ب4 مراحل بدأ بمرحلة الانطلاق، النمو(الإنتاج)، التشبع(الانتشار) ثم الهبوط(النمطية).

أ- مرحلة الانطلاق: يتم فيها توزيع المنتجات الجديدة في السوق المحلية وتتسم بعائدات عالية وهذا راجع إلى الطلب القوي للمنتج الجديد؛

ب- مرحلة النمو(الإنتاج): يتم فيها تصنيع المنتج على نطاق واسع ويتطلب زيادة في رأس المال والسلع وتكلفة الإنتاج ويطلب من المستهلكين ذوي الدخل المتوسط؛

ج- مرحلة التشبع (الانتشار): بفضل التكنولوجيا تصبح السلع كثيفة التكنولوجيا وتنتشر التجارة بين الدول المتقدمة وتكون هناك تدفقات عكسية(استيراد وتصدير)؛

د- مرحلة الهبوط(النمطية): يقل الإنتاج في الدول المخترعة ويتم التركيز على منتجات جديدة وتصبح هذه الدول مستوردة وتتحول البلدان المتطورة المقلدة مصدرة لها[3].

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط1-1991، ص 216.

[2] عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2006"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص 41.

[3] Brahmi Souad, "La libéralisation du commerce extérieur et impératifs de l'OMC avec références au cas de L'Algérie", Mémoire de magister en Sciences Economique option Economique Internationale, Université D'Oran, 2010-2011, p 25.

ثانيا: نظرية التبادل الدولي لستيفان لندر: S-LINDER: قدم الاقتصادي السويدي ستيفان ليندر نموذج لتفسير التجارة الخارجية، ويرى من خلال نظريته هذه أنه لا بد من توفر شرطين أساسيين:

- وجود طلب داخلي(محلي) لكل تدخل أي سلعة صناعية في مجال الصادرات

- تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

وجوهر هذه النظرية يتمثل في أنه تتشابه هياكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها من جهة والدول النامية من جهة أخرى، والاعتماد على جانب الطلب في تفسير ظواهر التبادل الدولي كذلك يرى ليندر في الطلب متغير مستقلا والعرض متغيرا اقتصاديا تابعا.

ونستخلص أن ليندر حسب هذه النظرية قدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول:

تفسير1: يعتمد على التشابه في هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد في المتوسط في دول لها نفس الخصائص وهو يعبر عن قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية؛

تفسير2: يعتمد على الاختلاف في هياكل الطلب مقاسا بدخل الفرد المتوسط وهو الذي يعبر عن صعوبة قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية[1].

[1] متاح على الموقع الإلكتروني futuranfase.blogspot.com/2009/11/blog-post-8889.html، تاريخ الإطلاع 2015/03/11، الساعة: 19:55.

المبحث الثالث: السياسات والمخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية

تلجأ الدول المتبادلة في إطار التجارة الخارجية إلى إتباع سياسات تجارية معينة، تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية وتعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وفي هذا المبحث سيتم استعراض هذه السياسات إضافة إلى التطرق للمخاطر المختلفة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية تلجأ الدول في مبادلاتها التجارية الخارجية إلى سياسات تجارية لتنظيم عملية التبادل.

أولا: مفهوم السياسة التجارية: سندرج في ما يلي مجموعة مختلفة من تعاريف للسياسة التجارية الخارجية

تعرف السياسة التجارية أنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[1].

وقد جاء تعريف محمد إبراهيم عبد الرحيم لسياسة التجارة الخارجية "أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الخارجية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها"[2].

وكتعريف شامل وملم للتعريفات السابقة بالإمكان القول أن السياسة التجارية الخارجية هي عبارة عن تلك الأساليب والإجراءات الرسمية التي تعتمدها دولة ما لتنظيم وضبط المبادلات التجارية الخارجية، وتكون عن طريق التحرير أو التقييد لهذه العمليات التبادلية الخارجية.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية الخارجية: هناك أهداف سياسية، اقتصادية، إستراتيجية واجتماعية

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي

- تحقيق موارد للخزينة العامة للدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العامة بكل أشكالها؛

[1] عبد الرحمان روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة-دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 131.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2009، ص 101.

- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات؛

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وخطر الإغراق[1].

2- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي

- حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد الممنوعة[2].

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات المختلفة[3].

3- الأهداف الإستراتيجية: تتمثل فيما يلي

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والغذائية؛

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا[4].

4- الأهداف السياسية: ويتمثل الهدف السياسي للتجارة الخارجية في تحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية ووطنية، أو حماية الأنشطة المتصلة بالأمن الوطني[5].

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية

يقسم الاقتصاديون السياسات التجارية الخارجية إلى نوعين هما:

أولا: سياسة الحماية التجارية

1- تعريف السياسة الحمائية في التجارة الخارجية:

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 101.
[3] عبد الرحمان روابح، المرجع أعلاه، ص 131.
[4] عبد الرحمان روابح، المرجع نفسه، نفس الصفحة.
[5] محمد إبراهيم عبد الرحيم، المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

تعرف بسياسة تقييد التجارة الدولية وقد انتشرت في النصف الأول من القرن العشرين في كل مكان، خاصة خلال الانهيار الاقتصادي الكبير في الثلاثينات، وتتمثل في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[1].

2- مبررات أنصار السياسة الحمائية: يستند أنصار هذه السياسة إلى المبررات التالية:

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة، وذلك لكونها لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى وذلك عن طرق حمايتها جمركيا؛

- تنويع الإنتاج الصناعي وتقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف وذلك أنه في حالة فرض الرسوم الجمركية العالية ستقل الواردات وذلك بدوره يشجع على تشغيل العمالة المحلية وباقي الموارد الاقتصادية؛

- الرسوم الجمركية كوسيلة فعالة لمكافحة الإغراق[2].

3- أدوات السياسة الحمائية في التجارة الخارجية: تتنوع أدوات وأساليب الحماية التجارية للتجارة الخارجية فمن بين هذه الأدوات:

- الرسوم الجمركية؛

- نظام الحصص؛

- نظام الرقابة على الصرف الأجنبي[3].

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره،ص 149.

[2] متاح على الوقع الإلكتروني https://sites.google.com/site/unisp21/124، تاريخ الإطلاع: 2015/03/07 الساعة 12:26.

[3] محمد أحمد السريتي، المرجع أعلاه، ص (151-153).

1- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في عمليات التصدير

والاستيراد، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الخارجية[1].

كما يمكن تعريفها أنها تلك الإجراءات التي تتمثل في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى[2].

2- مبررات أنصار سياسة حرية التجارة الخارجية: يستند أنصار هذه السياسة إلى الحجج التالية:

- تتيح حرية التجارة الخارجية لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، وتستورد تلك التي ليس لها فيها ميزة نسبية؛

- تشجع حرية التجارة الخارجية المنافسة بين الدول مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج؛

- تحفز حرية التجارة الخارجية كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر؛

-تساعد في استخدام كل بلد لموارده استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة[3].

- الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية، مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة[4]

3-أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: من بين هذه الأدوات والوسائل ما يلي:

- التكامل الاقتصادي؛

- الاتحادات الجمركية؛

- السوق المشتركة؛

---

[1] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3] بوكونة نورة ، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص (28-29).

[4] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع المعمورة ،ط1 2006، ص 99.

- الاتحادات الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية

هناك الكثير من المخاطر التي قد تنجم عن عمليات التصدير والاستيراد سنبين أهمها في ما يلي[2]:

1- المخاطر الاقتصادية: هو ذلك الخطر الذي يتعلق بالتطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي الداخلي، أي أنه ذلك الخطر الذي يحدثه ارتفاع سعر التكلفة في الفترة الممتدة مابين اقتراح السعر للزبون والإرسال.

2- المخاطر السياسية: يحدث هذا النوع من المخاطر في حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي مثل قيام حروب أهلية أو أجنبية أو ثروات انقلابية.

3- المخاطر القانونية: هي المخاطر التي تنشأ عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف، لذا يجب على الدولة أن تكون على دراية بالقوانين الدولية لهذه الاتفاقيات.

4- المخاطر التكنولوجية: للتكنولوجيا المستخدمة في مختلف الأسواق الخارجية كي تتفادى الخسائر.

5- المخاطر المالية: هي تلك المخاطر التي قد تنشأ من نشاط المؤسسة والتي لها علاقة أو تأثير على نتيجة الاستغلال وكذا القيمة المالية للمؤسسة، ومن بين هذه المخاطر مخاطر الصرف، معدل الفائدة، سعر المواد الأولية والائتمان أو عدم السداد[3].

[1] بوكونة نورة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] رشيد شلالي، " تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص (86-88).

[3] رشيد شلالي، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الخلاصة

في ختام هذا الفصل وبعد أن تعرفنا على مفهوم التجارة الخارجية ومختلف الجوانب المتعلقة بها وأسباب وجودها نستنتج أن السبب الرئيسي لتناميها هو التخصص الدولي واختلاف الظروف الإنتاجية والتكنولوجيا بين الدول، كما استنتجنا من دراستنا الأهمية البالغة لهذه الأخيرة في دعم اقتصاديات مختلف الدول النامية والمتقدمة وتشجيع الصادرات وزيادة الدخل القومي، وقد تناول الكثير من الاقتصاديين على مر العصور موضوع التجارة الخارجية كمحاولة منهم تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية وعوائدها بدءا من الفكر التجاري في التحليل والتفسير والكلاسيكي والنيوكلاسيكي وصولا إلى الفكر والتنظير الحديث، وتعتمد التجارة الخارجية على سياستين إما سياسة تحريرية أو سياسة حمائية وهذا لتفادي المخاطر التي قد تواجهها.

بعد هذه الدراسة للتجارة الخارجية، مفهومها،، أسباب قيامها، النظريات المفسرة لها، سياساتها ومخاطرها سيتم التطرق في الفصل الموالي إلى التغيرات العالمية الجديدة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية.

الفصل الثاني

التغيرات العالمية الجديدة في التجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية

تمهيد

تلعب العولمة الاقتصادية اليوم دور كبيرا جدا في حركة التجارة الخارجية فهي تساعد على الانفتاح على الأسواق العالمية وربط اقتصاديات مختلف الدول ومنها الدول النامية بالاقتصاد العالمي.

قد شهدت التجارة الخارجية تطورات عديدة وبرزت الكثير من التغييرات العالمية الحديثة، فظهر تقسيم جديد لمجموع الدول إلى قارات وأقطاب اقتصادية من خلال التكتلات الاقتصادية الحديثة كالإتحاد الأوروبي والنافتا وتكتل الأمريكتين وتكتل الآسيان وظهور الشركات متعددة الجنسيات،كما شوهد التحول لتجارة المنتوجات المصنعة و برزت معالم جغرافيا اقتصادية جديدة للتجارة الدولية وهي ناتجة بدورها عن انخراط الدول في المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة التي كانت وليدة جولة الأوروغواي خليفة اتفاقية الجات سابقا والتي تهدف لضمان إنسياب التجارة العالمية بأكبر قدر من السلاسة والتنظيم واليسر لتشكل النظام التجاري العالمي الجديد.

وقد تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

المبحث الثاني: التطورات والاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية

المبحث الثالث: النظام التجاري العالمي في ظل التحولات الحديثة

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية من أبرز مظاهر التحولات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي، فهي بمثابة اندماج اقتصاديات العالم أجمع لتسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول، وفي هذا المبحث سيتم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية، معالمها وسماتها، مظاهرها وأدواتها.

المطلب الأول مفهوم العولمة الاقتصادية ومظاهرها

سندرج فيما يلي بعض التعريفات للعولمة الاقتصادية وأبرز مظاهرها

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

يرى أحمد مصطفى عمر أن العولمة الاقتصادية هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها[1].

وتعرف العولمة الاقتصادية أيضا بأنها عملية تزايد التدفقات الدولية للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيات والمعلومات والأفكار مدفوعة بتحرير التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي، وكانت نتيجة للتطور الاقتصادي والسياسي والإعلامي والمعلوماتي العالمي وبدأت معالمها في النضوج بسرعة أكبر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي[2].

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل وملم للعولمة الاقتصادية ألا وهي العملية التي تسمح بانتقال السلع والخدمات والمعلومات بين مختلف الدول بكل سهولة ويسر، ومنح المزيد من الحرية الاقتصادية أي دون وجود أي تدخل للحكومات والسلطات، وبالتالي ربط اقتصاديات الدول النامية بالاقتصاد العالمي.

ثانيا:مظاهر العولمة الاقتصادية

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، ص 66.

[2] العقون نادية "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م أ"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص 46.

1- النمو السريع للتجارة الخارجية: تزايد حجم المبادلات الدولية بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية ولعل من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك تلك الاتفاقيات المبرمة بشأن تحرير التجارة الخارجية، ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في حجم المعاملات التجارية العالمية (الصناعة، الزراعة وحتى التجارة الإلكترونية)؛

2- حرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال: لقد كان للعولمة الاقتصادية وما رافقها من الانفتاح والتحرير الاقتصادي والتطورات التكنولوجية الهائلة في المواصلات والاتصال دور كبير جدا في ظهور تدفقات مالية ومصرفية ضخمة الحجم وسريعة الحركة بشكل غير مسبوق[1].

المطلب الثاني: معالم وسمات العولمة الاقتصادية

1- القطبية الاقتصادية: يقصد بها وجود نوع من الإنفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة النظام الاقتصادي الرأسمالي وتتميز بإيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية؛

2- الاعتماد الاقتصادي المتبادل: أي إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وإيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل، الذي يقوم على توزيع العملية الإنتاجية بين أكثر من دولة، ومعنى هذا المفهوم تعاظم التشابك بين الدول المتاجرة[2].

3- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: أي سيادة آليات السوق وإتخاذ القرارات في إطار من التنافسية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرة المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن[3].

4- ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: وذلك راجع لتعاظم دور الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة الاقتصادية بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف ظهور

[1] العقون نادية، المرجع السابق، ص (47-48).

[2] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص (77-78).

[3] شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة الجزائر03، 2009-2010، ص 93.

نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات في نفس البلد[1].

5- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات: أصبح لهذه الشركات الكبرى عابرة القارات مكانة كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وذلك من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية، وقد زاد دور الشركات متعددة الجنسيات في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد، فالملاحظ أنه حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال شركات متعددة الجنسيات، وهذه الأخيرة تستحوذ في مجموعها على حوالي 40 % من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم ولذلك فهي تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي[2].

6- الترتيبات الإقليمية الجديدة: من خلال ترتيبات جديدة في إتجاه التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة، ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا نجد الإتحاد الأوروبي وكذلك التكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية المعروف بالنافتا، كذلك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك[3].

المطلب الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أدوات العولمة الاقتصادية والتي تتجلى في الشركات متعددة الجنسيات والإقليمية الجديدة.

1- الشركات متعددة الجنسيات: يتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية حيث أصبحت الشركة الواحدة تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها وغالبا ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات الصناعة، وللتأكيد على دور الشركات متعددة الجنسيات في المعاملات الاقتصادية الدولية يمكن الإشارة إلى أن إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر بلغ 11.4 تريليون دولار عام 1997، وتشير الإحصاءات أن كبرى الشركات متعددة الجنسيات تجاوزت قيمة مبيعاتها الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان في عام 1997[4].

[1] شحاب نوال، المرجع السابق، ص95.

[2] حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] حشماوي محمد، المرجع نفسه، ص.82

[4] عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1-2014، ص 114.

2- الإقليمية الجديدة: هي سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وهناك من يطلق مصطلح الإقليمية المفتوحة على الإقليمية الجديدة، وقد أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل الأوبيك والمقصود بها الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تستهدفها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء، وتتميز الإقليمية الجديدة بعدة سمات فهي تمثل محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة، كما تتسم أيضا بكون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في تكتل النافتا وعضو في تجمع أسيا للباسفيك APEC، أيضا من سمات الإقليمية الجديدة أنها تركز على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي هذا بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية[1].

برزت الإقليمية الجديدة لإحياء أفكار الستينات في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وانطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق الأوروبية المشتركة لأمريكا والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين والبرازيل و الأوروغواي وباراغواي، هذا بالإضافة إلى الانطلاق الذي شهدته التكتلات لاقتصادية الولية في أوروبا(الإتحاد الأوروبي) وفي أمريكا(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك–النافتا)، وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات[2].

[1] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، جامعة ورقلة، ص (109-110).
[2] عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص (115–116).

المبحث الثاني: التطورات والاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية

عرفت التجارة الخارجية في الآونة الأخيرة نموا كبيرا وارتفاعا واضحا في حجم المبادلات الدولية، وهذا بدوره ناتج عن تشكل وظهور تغيرات وقضايا حديثة في مجال التجارة العالمية كالتحول للتصنيع وبروز عديد التكتلات الاقتصادية في العالم وظهور مفاهيم جديدة في التعاملات التجارية الخارجية سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور حجم المبادلات الدولية والاتجاه نحو تجارة المصنوعات

1- تطور حجم المبادلات الدولية: خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورت التجارة الخارجية العالمية بمعدلات نمو الإنتاج العالمي، حيث وصل متوسط معدل نمو التجارة الدولية إلى 5.5% سنويا خلال الفترة 1990-1995 كما أن المبادلات التجارية الحالية قد تضاعفت بحوالي 40 مرة مقارنة بما تم تبادله دوليا سنة 1995، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على تحقيق هذا التطور الكبير في حجم المبادلات الدولية أهمها:

أ- إنشاء مناطق التبادل الحر: فبفضل ظهور بعض المنظمات والاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة أنشأت عام 1947 وتم تعويضها عام 1995 بالمنظمة العالمية للتجارة التي أوكلت لها مهمة التفاوض من أجل عقد اتفاقيات أودولية لتسهيل عملية تبادل وتنقل السلع، وكذلك ظهور بعض المنظمات والتكتلات المحلية منها الإتحاد الأوروبي الذي أنشأ سنة 1957 أو اتفاقية التبادل لدول أمريكا الشمالية عام 1992، وساعدت هذه التكتلات في دعم التبادل الحر للمنتجات[1].

ب- ظهور الشركات متعددة الجنسيات: هذه الشركات تتميز بكبر حجمها وعوائدها وتهدف لتحقيق الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة، وفي سبيل ذلك تحول جزء من أنشطتها الإنتاجية إلى الدول التي تتوفر على اليد العاملة بتكلفة منخفضة، وتساهم هذه الشركات في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية فهي اليوم تستحوذ على حوالي ثلثي التبادل التجاري الدولي[2].

2- الاتجاه نحو تجارة المصنوعات: إن التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتحولات الهيكلية التي شهدتها الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتنامي ظاهرة تدويل الإنتاج، التي تتجلى

[1] متاح على الموقع الإلكتروني khemismiliana.net/showthread.php?t=4875، تاريخ الإطلاع: 2015/03/18 الساعة 10:48

[2] المرجع نفسه.

أبرز سماتها في نقل المصانع والفروع الصناعية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ويتم هذا التصنيع من خلال الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر وسيطرته وتحديده للأنشطة الأخرى وفي مقدمتها التجارة ونقل التكنولوجيا، كل هذه العوامل كان لها الأثر الكبير في بروز ظاهرة التصنيع من أجل تنويع الصادرات ومواجهة تدهور معدل التبادل في المواد الأولية وانعكست التحولات في هيكل الإنتاج والطلب العالميين اللذين اتجها من التركيز على المواد الأولية إلى التركيز على السلع الصناعية على السياسات الخاصة بالتجارة والتنمية وأدت إلى تغييرات في التجارة الدولية فانتقل نصيب المصنوعات في إجمالي الصادرات العالمية من 51% سنة 1960 إلى 62% سنة 1970 و 63% سنة 1985، وانخفض معدل الصادرات في حجم الصادرات الزراعية من 2.5% في فترة 1970-1980 إلى 1.20% في الفترة 1980-1985، ومن الجدير بالذكر أن نحو 80% من تجارة المصنوعات تأتي من بعض دول أمريكا اللاتينية ودول وجنوب شرق آسيا[1].

المطلب الثاني: الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحديثة للتجارة الخارجية

تتسارع الخطوات نحو التشكيلات الدولية التجارية استعداد لدخول مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية وقد برزت عديد التكتلات والأقاليم الحديثة للتجارة الخارجية كالاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا..إلخ،

1- النافتا: يمثل مشروع النافتا اتفاقية للتجارة الحرة جرى توقيعها بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 1992/12/18 ودخلت حيز التنفيذ في 1994/01/01، وتنص على إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاثة بحلول 1998 من جانب كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبحلول 2008 فيما يتعلق بالمكسيك مع إبقاء تعريفتها الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم، واتفاقية النافتا لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية السلعية بل هي مرفقة باتفاقيات تخص تحرير الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اتفاقيات تعاون في عدة مجالات تشمل حماية البيئة، حقوق الملكية الفكرية وتحقيق تناسق المعايير بين البلدان الأعضاء فيما يخص الصحة وتحسين شروط العمل كما تم أيضا توقيع اتفاقان مستقلان بين كل من الو م أ والمكسيك وبين كل من كندا والمكسيك بشأن المنتجات الزراعية وبالإضافة إلى ذلك تشمل اتفاقية النافتا على أحكام تتعلق ببعض المنتجات الحساسة مثل السيارات والمنسوجات والأجهزة والمواد البتر وكيماوية، ومن بين القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية قطاع

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص (37-45).

الزراعة، قطاع السيارات، قطاع الطاقة، قطاع الخدمات المصرفية، قطاع النقل وتعتمد على مجموعة من الأجهزة منها لجنة التبادل الحر، المنسقين، فرق العمل، اللجان والسكريتاريا[1].

2- الآسيان: نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1967 وركزت في بداية نشأتها على التنسيق السياسي وأنشأت من طرف خمسة دول هي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبين وانضمت إليهم بروناي عام 1984 وفي عام 1991 أنشأت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف لإزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف بال(PTA) والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان، وتهدف الآسيان إلى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا كذلك تهدف إلى تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا وإشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبر وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم[2].

3- الإتحاد الأوروبي: يشكل أكبر تكتل اقتصادي في العالم كانت بدايته الأولى بإنشاء المنظمة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وقد تم التوصل إلى مرحلة الإتحاد بشكل تدريجي وعبر مراحل، يصل الناتج المحي الإجمالي لدوله إلى 8000 مليار دولار أي 26% من الناتج العالمي ويسيطر على 32% من السوق العالمية، ويتكون الإتحاد الأوروبي من المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ديوان المحاسبات، مجموعة البنوك المركزية، بنك الاستثمار الأوروبي ولجنة المناطق وهو يحتل المركز الأول في التجارة العالمية سواء من حيث الصادرات 40.25% أو من حيث الواردات 37.6% وترتكز معظم التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي على السلع الصناعية في تشكل نحو 92% من صادراته وهو اليوم قد أصبح كيانا قويا متكاملا على جميع الأصعدة ويلعب دورا حيويا فاعلا في منظومة الاقتصاد العالمي[3].

وقد أدى بروز التكتلات إلى آثار واسعة النطاق على مسار التجارة الخارجية فالتكتل الياباني مع النمور الثمانية والتنينات الأربعة مضافا إليها دول آسيا سيحتكر ثلث الإنتاج العالمي في العام 2015 وسيحتكر نصف الإنتاج العالمي بحلول 2040، وهذا بالإضافة إلى الهند التي أصبحت تشكل قوة اقتصادية مهيمنة في جنوب آسيا

[1] شحاب نوال، مرجع سبق ذكره، ص (57-60).

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان)ASEAN نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 84.

[3] عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، 2013-2014، ص 235.

هذا بالإضافة إلى بروز الصين كعملاق اقتصادي كبير أيضا ظهور اليابان كقوة اقتصادية رائدة في التكنولوجيا التي لا يمكن لأي اقتصاد النهوض دونها.

5- الشركات متعددة الجنسيات: هي الشركات الكبيرة التي تمارس نشاطها في عدة بلدان وتتكون من شركة أم في البلد الأصلي وفروعا في البلدان المضيفة وتدعى أيضا الشركات عابرة القوميات، وتتميز بضخامة الحجم ورقم المبيعات وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي الكبير والاعتماد على المدخرات العالمية، وتساعد هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى البلد سواء في صورة آلات وتجهيزات أو صورة طرق تسيير الإنتاج والتسويق وبيع شهادات صنع أو تجارة أو براءات اختراع، كما تساهم هذه الشركات في إعادة التوازن إلى التجارة الخارجية وتحقيق التوازن الهيكلي في موازين المدفوعات[1].

المطلب الثالث: القضايا الحديثة في التجارة الخارجية

سنتطرق فيما مايلي إلى عديد القضايا المطروحة على الساحة في التجارة الخارجية (قضايا البيئة، حقوق الملكية الفكرية، التجارة الإلكترونية، التجارة العادلة، الاستثمار الأجنبي المباشر والتشدد في قضايا الإغراق)

1- حقوق الملكية الفكرية: يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتعلق بالتاج الذهبي والفكري كالأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري[2].

وقامت البلدان المتقدمة بصياغة كافة بنود هذا الإتفاق وهي التي فرضتها على المنظمة العالمية للتجارة انطلاقا من اتهام البلدان النامية بأنها لا تساهم في تمويل البحوث العلمية وبالتالي تستفيد هذه الأخيرة من الإختراعات والابتكارات دون أن تتحمل تكلفة ذلك، فيتجلى أن سيادة الدول الضعيفة سوف تكون عرضة للتقزيم في هذا الإتفاق والبداية من الناحية التشريعية حيث يفرض أعباء تشريعية جديدة على الدول التي لا تتوافر لديها تشريعات في مجال حماية الملكية الفكرية أو لا تتماشى تشريعاتها مع أحكامه، مما يعرض السيادة التشريعية

[1] مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة 2014/2013، ص (08-17)

[2] عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

للبلدان النامية إلى التآكل، كما جعلت هذه الدول تتعرض إلى إرهاق شديد وذلك بترجمة هذه الحقوق الفكرية في القوانين المحلية وضمانها[1].

2- التجارة الإلكترونية: هو عملية استخدام البث الإلكتروني للبيانات لتنفيذ أو تعزيز أنشطة الأعمال والبعض يستخدم مصطلح تجارة الإنترنيت بمعنى التجارة الإلكترونية التي تستخدم بصفة خاصة الانترنيت أو الموقع (web) كوسيط لنقل بياناتها[2].

وتتميز التجارة الإلكترونية باختفاء الوثائق الورقية للمعاملات والانفصال المكاني أي أن الإنترنيت تتيح للمؤسسات القدرة على إدارة معاملاتها التجارية بكفاءة من أي موقع جغرافي في العالم، كما تتيح تسليم بعض المنتجات إلكترونيا مثل الحاسب الآلي وأفلام الفيديو والتسجيلات الموسيقية والكتب والتقارير الإلكترونية، بالإضافة إلى سرعة تغير القواعد القانونية التي تحكمها[3].

الشكل رقم(01): البيع والشراء في التجارة الإلكترونية

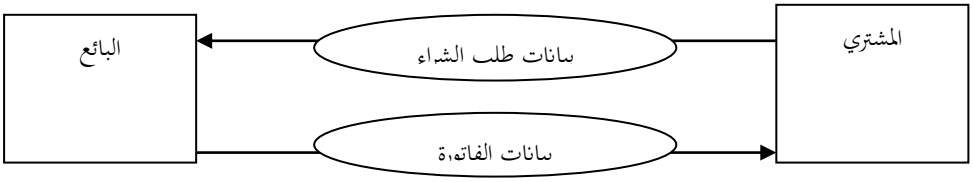

المصدر: طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص:23

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك وسيطرته الكاملة في الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة[4].

[1] برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون تخصص القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 76.

[2] طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية (المفاهيم، التجارب، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية)، الدار الجامعية للنشر، ط1: 2004-2005، شارع زكريا غنيم تانيس سابقا-مصر، ص 22.

[3] دادن عبد الوهاب، الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية النقاشات المشاكل والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص (154-155).

[4] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، شارع زكريا غنيم تانيس سابقا-مصر، دط، 2000-2001، ص 47.

4 التجارة العادلة: هي حركة منظمة تقوم على التداول والشراكة على أساس الحوار والشفافية والاحترام، تسعى لتحقيق أكبر قدر من العدالة في التجارة الدولية وهي تشجع التنمية المستدامة من خلال توفير ظروف أفضل للتداول وتأمين حقوق المنتجين والعمال المهمشين في الدول النامية، وهناك منظمات للتجارة العادلة تشارك في دعم المنتجين وتوعيتهم بإجراء تغييرات في قواعد وممارسات التجارة الدولية التقليدية[1].

5- اتفاق مكافحة الإغراق: المقصود بالإغراق عملية تصدير المنتج بأسعار منخفضة جدا ويقال بأنه تم إغراق المنتج من قبل المصدر، وذلك إذا ماكان التصديري لذلك المنتج أدنى من السعر الذي تباع به سلعة مشابهة في الدولة المصدرة ويعتبر الإغراق ممارسة تجارية غير عادلة حيث أنها تؤثر سلبا على الوضع العادي للمنافسة وأحيانا ما يستخدم الإغراق كممارسة سلبية للقضاء على المنافسة ولتطبيق رسوم مكافحة الإغراق من قبل الدولة المستوردة يجب أن يكون هناك إغراق وفقا لأحكام الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من جات 1994 وذلك بتوفر الشروط الثلاثة التالية:

- إذا كانت السلعة تباع بأقل من قيمتها الطبيعية وذلك عند اختلاف سعرها في الدولة المستوردة عن سعر سلعة مماثلة في الدولة المصدرة.

- يجب لتطبيق رسوم مكافحة الإغراق أن يترتب على ة والإغراق ضرر مادي للصناعة المحلية للدولة أو تهديد بحدوث ضرر مادي أو تأخر في إقامة صناعة محلية في الدولة المستوردة.

- إقامة علاقة سببية بين الواردات المغرقة والضرر الذي حل بالصناعة المحلية يعني أن الضرر الذي لحق بالصناعة المحلية من خلال المعايير السابقة كان نتيجة زيادة الواردات المغرقة تأثيرها في الأسعار وليس نتيجة عوامل أخرى.وقد أعطى الإتفاق للدولة المستوردة حق فرض تدابير لوقف الإغراق في حال تحققه، كما أن للدولة المستوردة الحرية في تحديد مقدار هذه الرسوم شرط ألا تتعدى هامش الإغراق كما منح الإتفاق المصدر وسيلة لوقف تطبيق تلك التدابير، وفي حالة رفض التاجر المصدر فله إحالة الأمر إلى دولته التي لها أن تبدأ المشاورات مع الدولة المستوردة، وفي حالة عدم الإتفاق يحال الموضوع إلى جهاز تسوية المنازعات لتشكيل هيئة للنظر في النزاع و إجراء تغييرات في التشريع الداخلي للدول وكذلك سلطتها القضائية لكي تتفق وتواكب الأحكام التي تتضمنها[2].

[1] متاح على الموقع الإلكتروني wfto.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/23 الساعة 00:16.

[2] برزيق خالد، مرجع سبق ذكره، ص (58-60).

6- الاتجاه نحو الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي: في ظل قواعد السلوك الدولي الشديد المركزية انتقلت عدة من مقومات السيادة الوطنية في مجال الاقتصاد العالمي وهي ثلاثية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وهذه المنظمات تنظم قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية وبذلك ترتبط القروض وإعادة الجدولة والتسهيلات التجارية والصناعية والصفقات التكنولوجية وتوريد الأسلحة بمدى التزام الدولة المعنية بقواعد السلوك التي تحددها هذه المؤسسات والسقوف التي تفرضها على مختلف الأنشطة والممارسات الوطنية والدولية[1].

المبحث الثالث: النظام التجاري العالمي في ظل التحولات الحديثة

في ظل التطور المتواصل لقضايا التجارة الخارجية وتعددها، برزت معالم جديدة للنظام التجاري الذي ينظم سير هذه العمليات والمبادلات التجارية العالمية، فظهرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وكذلك جولة الأوروغواي والمنظمة العالمية للتجارة (OMC).

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)

سنستعرض في هذا المطلب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، مفهومها، مبادئها، أهدافها.

1- تعريف ال(GATT):

هي معاهدة دولية متعددة الأطراف أبرمت في1947/10/30م وأصبحت سارية المفعول منذ 1948/01/01م مكونة من 23 دولة فقط التي تشارك بنسبة 80% من التجارة الخارجية، مقرها الرئيسي جنيف بسويسرا وتهدف أساسا لتحرير التجارة الدولية وإزالة كافة القيود والعوائق سواء الجمركية منها وغير الجمركية[2].

2- مبادئ ال(GATT):

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم هذه المبادئ مايلي:

أ- مبدأ الدولة أولى بالرعاية (المادة1): هذا المبدأ يعد الركيزة الأساسية لفلسفة تحرير التجارة الخارجية في إطار الغات، ويقصد به منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا واعتقادات يتمتع بها أي

[1] حميد الجبيلي، الهندسة الاقتصادية للعولمة واستشراف مستقبل الرأسمالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2015، 71.

[2] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص85.

طرف آخر في سوق الدولة دون قيود أو تمييز، أي إلزامية تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية[1].

ب- مبدأ المعاملة الوطنية (المادة3): إلتزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا على مستوى التداول، التوزيع،التسعير دون تمييز ضد سلع دولة دون أخرى[2].

ج- مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية (المادة 2): يقصد به تصريح كل طرف متعاقد بالمعدل الأقصى للتعريفة الجمركية الذي يطبقه على كل منتج وليس بإمكانه تطبيق معدل أعلى من ذلك؛

د- مبدأ التنازلات الجمركية: والالتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا والتي تهدف إلى تقليص التعريفة الجمركية؛

هـ- مبدأ الشفافية وحماية الصناعات الناشئة (المادة 11): يقصد بالشفافية اقتصار حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية على استمرار الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية؛

و- مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة 6): أي عدم بيع منتوج مصدر بسعر أدنى من ذلك المطبق في السوق المحلي[3].

3- وضائف ال(GATT): تنحصر وضائف الغات في 03 وظائف أساسية هي:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة للغات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة؛

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية؛

- العمل على الفصل في المنازعات بين الدول في مجال التجارة الدولية[4].

4- أهداف ال(GATT):

[1] عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] عبد الغفار غطاس، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] عبد الغفار غطاس، المرجع نفسه، ص (92-93).

[4] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- تكوين نظام تجارة دولية حرة[1].

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء،

- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء،

- تنشيط الطلب الفعال ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي؛

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية وتشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛

- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية ،

- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية؛

-إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية[2].

5- جولات ال(GATT):

جولة جنيف 1947، جولة نيس (فرنسا) 1949، جولة جنيف 1955-1956، دولة كيندي 1964-1967، جولة طوكيو 1973-1979، جولة الأوروغواي 1986- 1993، وهذه الأخيرة كانت بمثابة مولد المنظمة العالمية للتجارة[3].

* جولة الأوروغواي: من أبرز الجولات التابعة لاتفاقية الجات وهي الجولة الأخيرة واستغرقت جولة الأوروغواي الفترة من 1986-1993م وأجريت خلالها مفاوضات عن طريق 15 مجموعة تفاوضية لتغطية جوانب سلعية وخدمية، وبالإمكان تقسيم هذه الجولة إلى مرحلتين:

- جولة الأوروغواي 1 (1986-1991): في سبتمبر 1986 بدأت الجولة الأخيرة في مفاوضات الجات والتي ضمت 123 دولة تهدف إلى تحقيق القيود غير الجمركية وتشجيع وتحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى تجارة السلع وكذلك تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية، وتم تحديد 15 مجموعة عمل لكل مهمة من هذه

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية 2001، ص19.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، المرجع أعلاه، ص 172.

المهمات، ومنها المجموعات التالية: التعريفات الجمركية، القيود غير الجمركية، المنتجات الاستوائية، المنتجات الأولية، المنتوجات والملابس، المنتجات الزراعية، الإجراءات الوقائية ضد التزايد المفاجئ في الواردات.

الإعانات والرسوم الجمركية لمواجهتها، حقوق الملكية الفكرية، قيود الاستثمار المرتبط بالتجارة، الخدمات بالإضافة ل04 مجموعات عمل أخرى للتعامل مع اتفاقية الجات فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات[1].

– جولة الأوروغواي2: تم فيها التفاوض مرة أخرى بين الو م أ والإتحاد الأوروبي بغرض الوصول لحل وسط حول دعم المنتجات الزراعية وهددت الو م أ بفرض رسوم جمركية قدرها 200% على وارداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمته 200 مليون دولار، وفي حالة رد الإتحاد الأوروبي على هذه الإجراءات فإن الو م أ على استعداد لفرض رسوم جمركية قدرها 200% على وارداتها من أوروبا في حدود 700 مليون دولار، وتم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة وتعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض الدعم للبذور الزراعية بنسبة 36% من القيمة و21% من الكمية وذلك خلال06 سنوات وفي عام 1993م تم عقد اتفاق بين وزراء التجارة الخارجية لكل من الإتحاد الأوروبي وكندا واليابان وأمريكا لدراسة المشاكل المعلقة في جولة الأوروغواي1 وتم حل المشاكل بالفعل والتوقيع النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام 1994[2].

ونتج عنها توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض كذلك تخفيض القيود الجمركية وتوسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وتبقى أكبر نتيجة والتي جسدت في قيام نظام تجاري جديد هي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة[3].

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة "OMC"

كانت المنظمة العالمية للتجارة أكبر إنجاز تم تحقيقه لتحويل وتطوير النظام التجاري إلى ما هو عليه اليوم وفي مايلي سنتعرف على هذه المنظمة نشأتها، هيكلها، مسؤولياته...إلخ

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2001، ص 450.

[2] محمد سيد عابد، المرجع نفسه، ص (451-452).

[3] حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 144.

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة ونشأتها:

هي منظمة عالمية مقرها جنيف في سويسرا تم إنشاؤها في 1995/01/01م وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وهي وليدة الجولة الأخيرة (جولة الأوروغواي) ونشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهي من أصغر المنظمات العالمية عمرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة مابين الدول، تضم 160 دولة عضوا إضافة إلى 24 دولة مراقبة، وتتخذ القرارات في المنظمة بإجماع أصوات الدول الأعضاء ثم يتم لإقرارها لاحقا خلال برلمانات الدول[1].

2- هيكل المنظمة العالمية للتجارة: تحدد المادة الرابعة من الاتفاقية هيكل المنظمة على النحو التالي:

أ- المؤتمر الوزاري: يضم في عضويته كافة الدول الأعضاء في المنظمة دون استثناء، ويعد أعلى سلطة لاتخاذ القرارات فيها، ويعقد المؤتمر الوزاري اجتماعاته مرة كل عامين.

ب- المجلس العام: يعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة ويضم كذلك في عضويته كافة الدول الأعضاء ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ووضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة بعمل اللجان المختلفة المشكلة في إطار المنظمة ووضع ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات ذات طبيعة متداخلة أو متصلة بعمل المنظمة العالمية للتجارة.

ج- جهاز تسوية المنازعات: يعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل، ويعتمد الجهاز في عمله أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليها تفصيلا في أحكام الاتفاقية الخاصة به ويصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين ويحق لأي طرف استئناف قرار هيئة المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك[2].

د- آلية مراجعة السياسات التجارية: وهي الجهة المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق المدد الزمنية المتفق عليها والتي تتراوح من عامين للدول المتقدمة إلى 04 أعوام للدول النامية و06 أعوام للدول الأقل

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.wtoarab.org، تاريخ الإطلاع 2015/04/22 الساعة 00:47.

[2] أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية للنشر،مصر ط1: 1991-ط2: 2002، ص 79.

نموا، وتشمل المراجعة بالإضافة إلى السياسات التجارية التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التي تتضمنها سواء في السلع أو الخدمات[1].

هـ- المجالس النوعية: تشكل المنظمة ثلاثة مجالس تشرف على التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات والأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة باختصاصه، وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام[2].

3- مسؤوليات ومهام المنظمة العالمية للتجارة:

- إدارة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛

- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة والتعامل مع منازعات التجارة؛

- مراقبة سياسات التجارة الوطنية والمساندة والتدريب الفني للدول النامية؛

- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى[3].

- تحقيق التنمية، حيث تسعى المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها[4].

4- شروط وإجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

أ- شروط الانضمام:

- يشترط تقديم الدول الراغبة في انضمام جدول تنازلات للتعريفات الجمركية؛

- تقديم جدول التزامات بالخدمات[5].

[1] أسامة المجدوب، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] أسامة المجدوب، المرجع نفسه، ص 80.

[3] متاح على الموقع الإلكتروني www.wtoarab.org ، تاريخ الإطلاع 2015/03/20 الساعة 21:11.

[4] سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد 06، 2008، جامعة ورقلة، ص56.

[5] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 367.

ب- إجراءات التقديم والقبول في المنظمة العالمية للتجارة: يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين الآتيتين أو كلاهما:

طريقة 1: تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيض في تعريفاتها الجمركية.

طريقة 2: تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيض التعريفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض.وأحيانا تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة[1].

المطلب الثالث: التطورات والتحولات الحاصلة في النظام التجاري العالمي

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورات وتحولات كبيرة في النظام التجاري العالمي فقد قامت المنظمة العالمية للتجارة كونها الإطار الرسمي للنظام التجاري العالمي من خلال مؤتمراتها الوزارية بمحاولة تطوير التجارة الخارجية والنهوض بها، وقد تم إبرام 09 مؤتمرات وزارية لحد الآن كانت كلها تهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية ومعالجة القضايا المطروحة على الساحة.

1- أهم المؤتمرات والجولات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية:

المؤتمر الوزاري الأول: في سنغافورة في ديسمبر 1996 ، المؤتمر الوزاري الثاني: في جنيف، 1998 المؤتمر الوزاري الثالث: في سياتل نهاية عام 30 نوفمبر إلى03 ديسمبر عام 1999، المؤتمر الوزاري الرابع: 09-13 نوفمبر 2001، المؤتمر الوزاري الخامس: 10-18 سبتمبر 2003 في كانون، المؤتمر الوزاري السادس: في هونغ كونغ 13-18نوفمبر 2005، المؤتمر الوزاري السابع: في جنيف من 30نوفمبرإلى 2 ديسمبر 2009، المؤتمر الوزاري الثامن: في جنيف في 15-17 ديسمبر 2011، المؤتمر الوزاري التاسع وهو آخر مؤتمر عقد لحد الآن في 03-06 ديسمبر 2013 في بالي بإندونيسيا وتضمن هذا الأخير سلسلة من القرارات الهامة التي تهدف إلى تبسيط التجارة ما يمنح للبلدان النامية مزيد من الخيارات، وتوفير الأمن الغذائي وزيادة تجارة البلدان الأقل نموا والمساعدة في التنمية بشكل

[1] السيد محمد أحمد السريتي، المرجع السابق، ص: (367-368).

عام واعتمد أيضا على المزيد من القرارات الروتينية وتم فيه قبول اليمن كعضو جديد في المنظمة، هذا ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الوزاري العاشر في 15-18 ديسمبر 2015 بنيروبي[1].

قامت المنظمة العالمية للتجارة بتوقيع اتفاقية تسهيلات جديدة للتجارة وهذه الاتفاقية من شأنها الحد من تكاليف التجارة على الصعيد العالمي، ولقد لعب التقدم التكنولوجي دور كبير في نمو التجارة فقد شهدت العقود الأخيرة زيادة في التجارة الزراعية والمساهمة في النمو والحد من الفقر، فقد زادت قيمة صادرات المنتجات الزراعية تقريبا ثلاثة أضعاف بين عامي 2000 و2012، فقد ارتفعت بنحو 60% خلال نفس الفترة، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطية وقطع الغيار والمكونات[2].

2- النظام التجاري العالمي والعولمة الاقتصادية:

إن العولمة الاقتصادية تقود إلى التدويل أو تحويل السلطة الوطنية إلى مؤسسة دولية وأفضل مثال على ذلك المنظمة العالمية للتجارة التي تعد المحرك الأساسي للعولمة الاقتصادية، فقد كان لقيامها أثر كبير على الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية فهي قد سعت منذ نشأتها إلى تحرير المبادلات الاقتصادية والتجارية العالمية من أجل إعطاء نفس جيد للسوق العالمي، وأوجدت هذه المنظمة مرحلة جديدة تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي وبروز شركات عملاقة، وتهدف المنظمة العالمية للتجارة لخلق بيئة تجارة خارجية أكثر انفتاحا تقوم على مبادئ العولمة الاقتصادية والتي من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز الجمركية إضافة إلى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى ذلك تهدف المنظمة إلى تقوية التجارة الخارجية العالمية من خلال تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود ورفع مستويات الدخل الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها وتوسيع وتسهيل الوصول للأسواق العالمية وربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين عديد البلدان وتزايد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبهذا يتم ربط التجارة الخارجية والاقتصاد العالمي بالعولمة الاقتصادية[3].

3- تأثير المنظمة العالمية للتجارة على عولمة الاقتصاد: إن قيام المنظمة العالمية للتجارة قام بتغيير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان وتسعى الدول المنتمية للمنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية، ومن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.wto.org، تاريخ الإطلاع 2015/04/21 الساعة 00:41.

[2] OMC: World Trade Report 2014. Pp(08-16).

[3] متاح على الموقع الإلكتروني www.aleqt.com، تاريخ الإطلاع 2015/05/08 الساعة 23:40.

تتمثل في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأيادي العاملة عبر الحدود الإقليمية وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو كأنه قرية صغيرة وهذه السمات تتفق مع ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي[1].

أي أن المنظمة العالمية للتجارة أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الخارجية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد

الجدول رقم(03): إجمالي التجارة الخارجية للسلع في العالم 2009-2013 (مليون دولار)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	1248356	15155271	18069487	18125700	18397924
الصادرات	12385297	15073317	18008036	18008689	18377688

المصدر: international trade. Statistics yearbook 2013. Page 02.

الشكل رقم(02): إجمالي التجارة الخارجية للسلع في العالم 2009-2013 (مليون دولار)

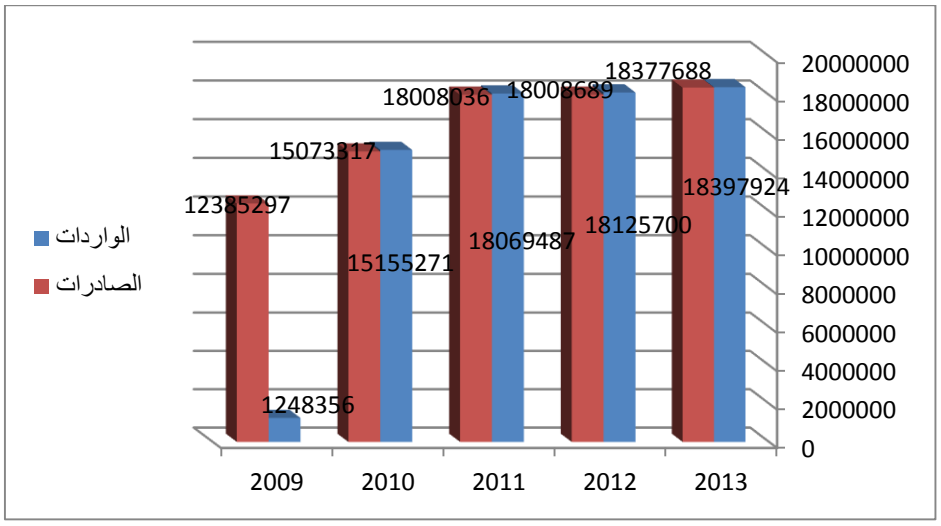

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

بناء على معطيات الجدول رقم(03) والشكل رقم(02) نستنتج أن التجارة الخارجية للسلع في العالم قد شهدت نموا كبيرا من سنة 2009 إلى سنة 2013، فقد زادت الصادرات العالمية من السلع من 12385297

[1] حميد الجبيلي، مرجع سبق ذكره، ص 343.

مليار دولار سنة 2009، 15073317 سنة 2010، مليار دولار18008036 سنة 2011 18008689مليار دولار سنة 2012، 18377688مليار دولار سنة 2013.

الحال نفسه بالنسبة للواردات فقد زادت من سنة 2009 إلى سنة 2013، 1248356 مليار دولار سنة 2009، 15155271 مليـار دولار سـنة 2010، 18069487مليـار دولار سـنة 2011، 18125700مليـار دولار سنة 2012 وصولا إلى 18397324 مليار دولار عام 2013.

الخلاصة

يمكننا القول أن العولمة الاقتصادية لعبت دورا كبيرا وهاما في التجارة الخارجية فهي قد ساعدت على فتح الأسواق العالمية وتسريع معدلات نمو التجارة الخارجية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات والمواصلات والمعلومات ، بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي تحتلها الشركات متعددة الجنسيات من نقل للتكنولوجيا والخبرات وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما استنتجنا من خلال هذا الفصل أن التغيرات العالمية الحديثة كالتكتلات الاقتصادية الحديثة والقضايا التجارية الحديثة ساعدت وبدرجة كبيرة في إنعاش وتحرير وتطوير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في حل المنازعات التجارية وتنظيم السياسات التجارية ومساندة الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، وأن المنظمة العالمية للتجارة قد لعبت الدور الكبير في تكريس العولمة الاقتصادية من خلال توسيع العلاقات التجارية الدولية وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي.

وسنحاول في الفصل الموالي تسليط الضوء على تكتل دول البريكس كونه من أقوى الاقتصادات الصاعدة في الحقبة الأخيرة في مجال التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي الهائل في ظل التحولات الراهنة.

الفصل الثالث

دراسة حالة تكتل البريكس

تمهيد

ظهر في الحقبة الأخيرة تكتل اقتصادي قوي صاعد ينبئ بقوة إقليمية اقتصادية كبيرة ومتطورة من حيث التجارة الخارجية والبينية ومنافسته الحادة لباقي التكتلات الاقتصادية القائمة، وقد ظهر مسمى البريكس لأول مرة عام 2001 وهو اختصار للدول الخمسة البرازيل، روسيا الهند الصين وجنوب إفريقيا، وهي عبارة عن مزيج اقتصادي من مختلف القارات لدمج اقتصاديات العالم وتسعى هذه الدول لتطوير الاقتصاد البيني ومنافسة أقوى الإقتصادات العالمية والنهوض بقطاع التجارة الخارجية بالإضافة إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي والحصول على دور هام في إدارة الاقتصاد العالمي، فهذا التكتل يستحوذ على 18% من الاقتصاد العالمي و15% من التجارة الخارجية، وكأكبر إنجاز يمكن تصنيفه لهذا التكتل هو إنشاء بنك التنمية البينية كمؤسسة مالية منافسة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- المبحث الأول: تكتل دول البريكس (تعريفه، نشأته، أهدافه..).

- المبحث الثاني: قراءة في اقتصاديات دول البريكس.

- المبحث الثالث: التوجهات والتطورات الحديثة للتجارة الخارجية في تكتل البريكس.

المبحث الأول: تكتل دول البريكس (التعريف، النشأة والأهداف ..)

تلعب دول البريكس اليوم دورا كبيرا ومتناميا على الساحة الدولية، وهي تعمل على تشجيع وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء وفي هذا المبحث سنتعرف أكثر على هذا التكتل القوي نشأته وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف ونشأة تكتل دول البريكس

البريكس هو اختصار يشير إلى اقتصاديات الدول الخمسة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا)، وقد ظهر البريك أول مرة كمفهوم اقتصادي في عام 2001 على يد جيم أونيل من مؤسسة غولدمان ساكس وبعد إنظمام جنوب إفريقيا أواخر عام 2011 أضيف حرف(S) لتصبح BRICS وقد تنبأ عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بأن يتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه الدول في عام 2050 على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى، أما بحلول عام 2025 فسيتقدم على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتربط هذه الدول الخمسة بين القارات آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا[1].

تضم مجموعة البريكس أربع قارات ويبلغ تعداد سكان الدول الخمسة 43%من سكان العالم وتستحوذ على18%من الاقتصاد العالمي وتستحوذ على 15%من التجارة الدولية، ويبلغ مجموع بلدانها ربع مساحة الكرة الأرضية[2].

قد استخدم أونيل مصطلح البريك كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيد عن مجموعة الدول السبع الصناعية آنذاك وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا، وبعد 07 سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية التي أكدت افتراض أونيل فقد تغلبت بلدان البريك على الركود وأصبحت تنمو بسرعة وتنبأ البعض بزعامة البريك العالمية نحو سنة 2030، فالبريك عبارة عن تكتل يختلف بشكل كبير عن باقي أشكال التكتلات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمسة بعد انضمام جنوب افريقيا لتتحول إلى مسمى البريكس سواء سياسي أو اقتصادي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي بل تأتي من

[1] وسام سعد، البريكس تكتل عابر للأحادية، مجلة الصناعة والاقتصاد، لبنان 2013، ص 03.

[2] محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، 2013، ص 65.

خمس قارات مختلفة وإن إهتمام هذا التكتل يرتكز أساسا على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية ولا يتعرض لأي قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

المطلب الثاني: مقدرات والأهداف المشتركة لدول البريكس

1- تشخيص لمقدرات تكتل البريكس:

على المستوى الاقتصادي تزخر دول البريكس بموارد جغرافية وبشرية هامة تستحوذ هذه الدول على ربع مساحة العالم وأكثر من 4% من السكان وتقود قاطرة التقدم الاقتصادي بتحقيقها لما يقارب 2% من الدخل العالمي بما قيمته 07 تريليونات دولار وامتلاكها لنصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب علاوة على سيطرتها على ثلث التجارة العالمية وجلبها لنصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل أنحاء العالم، وبذلك أصبحت دول البريكس حاضنة لرؤوس الأموال المتطلعة إلى مناخ أعمال ملائم ويد عاملة غير مكلفة واقتصاديات تنافسية وبالرغم من تباين المسارات والاختيارات الاقتصادية لدول البريكس إلا أنه تقدم تجارب ناجحة تتسم بالتنوع والاعتماد على الذات عبر تبني سياسات مستقلة ومستدامة تحرر الوطن من القيود وتستغل الإمكانات المختلفة من موارد مالية، بشرية وطاقية للتقدم الاقتصادي

2- الأهداف المشتركة لدول البريكس:

تسعى الدول الخمسة المنطوية في عضوية تكتل البريكس لتحقيق أهداف اقتصادية كثيرة منها:

- دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي،
- إنشاء مؤسسة دولية منافسة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،
- تحرير العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي[2].
- الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الكبرى،
- الحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

[1] متاح على الموقع الإلكتروني digital.ahram.org.eg، تاريخ الإطلاع 2015/05/08 الساعة 21:56.

[2] متاح على الموقع الإلكتروني www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/744-2014-70-9-10-42-23، تاريخ الإطلاع 2015/04/11 الساعة 23:45.

– تأسيس بنك إنمائي مقره مدينة شنغهاي وجاء تأسيس البنك للمساعدة على احتواء آثار خفض الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الحفز الاقتصادي وخطط للبنك على أن يبدأ عمليات الإقراض عام 2016؛

– محاولة استغلال الطاقات الاقتصادية في البحث عن نفوذ متزايد؛

– تأسيس قاعدة استثمارية وتجارية مشتركة[1].

المبحث الثاني: قراءة في اقتصاديات دول البريكس

تعتبر اقتصاديات الدول الخمسة الأعضاء في البريكس من أقوى الاقتصادات من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الإجمالية وفي هذا المبحث سيتم دراسة وتشخيص هذه الاقتصادات.

المطلب الأول: قراءة للاقتصاد البرازيلي والاقتصاد الهندي

سيتم في هذا المطلب تشخيص الواقع الاقتصادي للبرازيل والهند

1– الاقتصاد البرازيلي: يعتبر اقتصاد البرازيل سابع أكبر اقتصاد حسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهو اقتصاد حر ويعد أكبر اقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية وثاني اقتصاد في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهو أحد أكبر الاقتصادات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو سنوي أكثر من 05%سنويا، البرازيل عضو في منظمات اقتصادية متنوعة مثل مركوسول، أوناسول، G8+5، مجموعة العشرين والمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة كايرنس..إلخ، عملة البرازيل الريال البرازيلي ومن أبرز المكونات الاقتصادية للبرازيل نجد قطاع الخدمات هو أكبر مكون في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 67.0%يليه قطاع الصناعة بنسبة 27.5%وتمثل الزراعة 5.5%،وتقدر القوى العاملة البرازيلية ب 100.777% مليون منهم 10يعملون% في الزراعة، 19%في قطاع الصناعة و71%في قطاع الخدمات ومن بين المنتجات الزراعية الرئيسية في البلاد القهوة وفول الصويا والأرز وقصب السكر والكاكاو، أما الصناعات الهامة في البرازيل هي مركبات النسيج والكيماويات والحديد الخام والصلب والسيارات، كما أن لقطاع الصادرات أهمية نسبية ومن بين البنود الرئيسية للتصدير في البرازيل الحديد الخام وحبوب الكاكاو

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net/news/intenational/2012/3/30، تاريخ الإطلاع 2015/04/11 الساعة 23:57.

والذرة والتبغ، والبلاد لديها ودائع ضخمة من المعادن والحديد والفوسفات والمنغنيز واليورانيوم والنحاس والبلاتين والفحم والذهب كما تعتبر الهند رائدة في مجال توليد الطاقة الكهرومائية قدرتها الحالية حوالي260000ميجاوات[1].

الجدول رقم(04): نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2010-2014) مليون دولار

السنوات/GDP	2010	2011	2012	2013	2014
GDP مليون دولار	2.142.91	2.474.64	2.247.75	2.246.04	2.244.13
GDP%	7.534	2.733	1.032	2.492	0.302

المصدر www.economywatch.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 21:11.

الشكل رقم(03): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي (2010-2014)

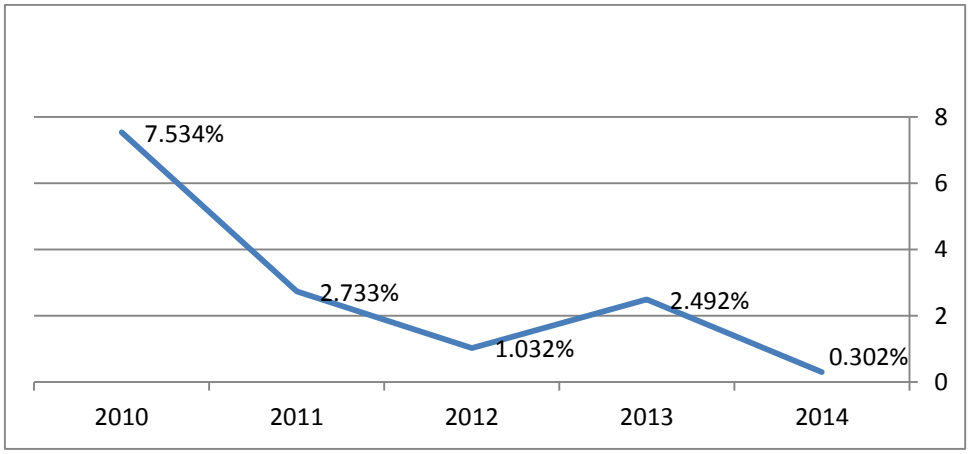

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

بناءا على معطيات الجدول رقم(04) والشكل رقم(03)نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي متفاوتة بدءا بسنة 2010 كانت النسبة 7.534% لتحقق معدل نمو يقدر ب 2.733% سنة 2011، أما في سنة 2012 و2013 فقد كانت نسبة النمو 1.032% و2.492% على التوالي وصولا إلى نسبة نمو مقدرة ب 0.302% وهذا سنة 2014.

2- الاقتصاد الهندي: يعد الاقتصاد الهندي رابع اقتصاد في العالم بمقياس تعادل القوى الشرائية ويحتل المرتبة العاشرة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكي مع ناتج محلي يتجاوز تريليون دولار، والهند من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم وهو في المرتبة 12 من حيث معدل الصرف في السوق بلغ 1.430.02 مليار

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.marefa.org/index.php، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 21:00.

دولار(2010)، العملة الهندية هي الروبية الهندية اقتصاد الهند متنوع بقدر ما هو كبير بما في ذلك الصناعات التحويلية والزراعة والمنسوجات والحرف اليدوية والخدمات وتعتبر الزراعة عنصرا رئيسيا في الاقتصاد الهندي وأكثر من 66%من السكان يكسب رزقه منها وتشكل الزراعة والقطاعات المرتبطة بها مثل الغابات والأخشاب 18.6% من إجمالي الناتج المحلي وتوظف60% من إجمالي القوى العاملة، والقطاع الصناعي يشكل 27.6% من إجمالي الناتج المحلي ويوظف 17% من إجمالي القوى العاملة، أما قطاع الخدمات فيوظف 23% من القوى العاملة[1].

الجدول رقم(05): نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي(2010-2014) مليون دولار

السنوات/GDP	2010	2011	2012	2013	2014
GDP	1.708.54	1.880.10	1.858.75	1.876.81	2.047.81
GDP%	10.26	6.638	4.736	5.015	5.629

المصدر: www.economywatch.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 22:33.

الشكل رقم(04):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي(2010-2014)

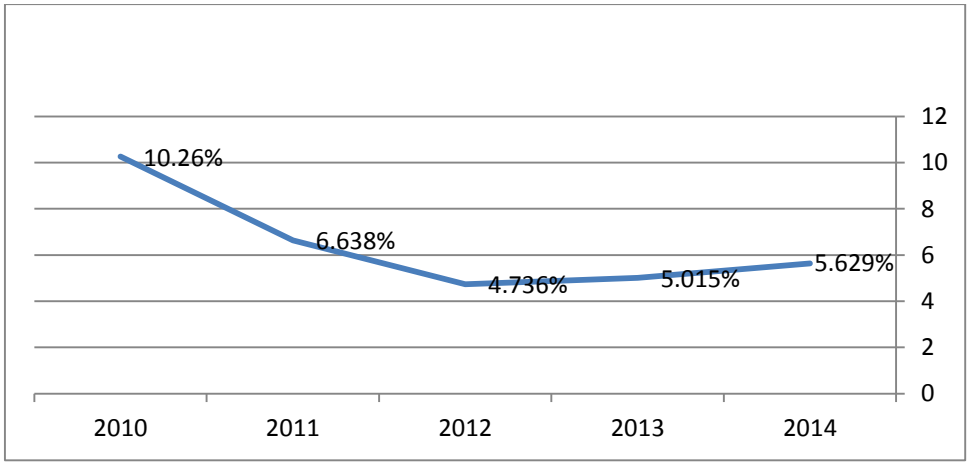

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05)

بناءا على معطيات الجدول رقم(05) والشكل رقم(04): نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي الهندي شهدت ارتفاعا من سنة 2010 إلى2011 بمعدل نمو تقدر ب 10.26% و6.638% ثم انخفض بمعدل نمو

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.oocities.org/indigate/page60.htm، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 22:41.

مقدر ب4.736% سنة 2012 ثم ارتفع سنة 2013 ليصل معدل نمو مقدر 5.015% لتواصل الارتفاع سنة 2014 حيث قدرت نسبة النمو ب5.629%.

المطلب الثاني: قراءة للاقتصاد الروسي والجنوب إفريقي

1- الاقتصاد الروسي: هو اقتصاد مختلط عالي الدخل حيث تمتلك الدولة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد والاقتصاد الروسي من أكبر الاقتصاديات ويعتبر سادس أكبر اقتصاد عالمي ويعتمد على عائدات الطاقة في النمو الاقتصادي، عضو في عدة منظمات وتجمعات كومنولث الدول المستقلة، مجموعة ال20 والمنظمة العالمية للتجارة تمتلك روسيا موارد طبيعية كثيرة تشمل النفط، الغاز الطبيعي والمعادن النفيسة التي تشارك بنسبة كبيرة في الصادرات الروسية، العملة الروسية هي الروبل الروسي، تمتلك روسيا صناعة سلاح ضخمة ومتطورة في النصف الثاني من العام 2013 وصلت القيمة الإجمالية لصادرات السلاح الروسي للو م أ إلى 15.7 بليون دولار، ومن أهم الصادرات العسكرية الروسية الطائرات المقاتلة، نظام الدفاع الجوي، السفن والغواصات، كما تعتبر روسيا الأولى في إنتاج الغاز وتغطي الصناعة الروسية أنواعا عديدة من المنتجات الحديد، المعادن، الآلات الفلاحية الآلات الدقيقة والأنسجة كذلك الفلاحة (الحبوب والبطاطا)، وتربية الماشية والصيد البحري كما تعد السياحة قطاعا لا يستهان به في الاقتصاد الروسي من حيث عائداته المالية، وتبلغ حصة المحطات الكهرومائية 12% ويؤمن النفط والفحم 68% من الطاقة المنتجة، وتحتل روسيا المرتبة الثانية في إنتاج النفط 800 مليون طن سنويا والمرتبة الخامسة عالميا في إنتاج الذهب والفضة والألماس، تتكون الصادرات الروسية إجمالا من النفط والمعادن والآلات والكيماويات ومنتجات الخشب والورق أما وارداتها فتشمل السلع الاستهلاكية والمعدات الصناعية والأطعمة والمشروبات[1].

الجدول رقم(06): نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي(2010-2014) مليون دولار

السنوات/GDP	2010	2011	2012	2013	2014
GDP	1.524.92	1.904.79	2.017.47	2.096.77	2.057.30
GDP%	4.5	4.3	3.4	1.3	0.24

المصدر: www.economywatch.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 23:21.

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.marefa.org/index.php، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 23:15.

الشكل رقم(05): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي(2010-2014)

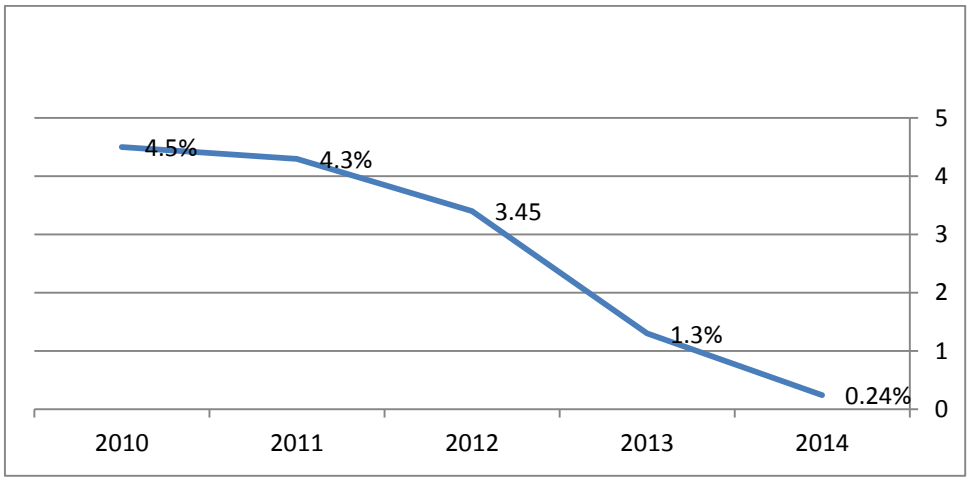

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(06)

بناءا على معطيات الجدول رقم(06) والشكل رقم(05) نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي الروسي قد شهدت ارتفع سنة 2010 بنسبة مقدرة ب4.5% ليواصل ارتفاعه بنسبة قدرت 4.3% سنة 2011 وسنة 2012 بنسبة 3.4% ونسبة 1.3% سنة 2013 ثم انخفض النمو سنة 2014 بنسبة مقدرة ب0.24%.

2- اقتصاد جنوب إفريقيا: تعتبر جنوب إفريقيا من الدول المتقدمة عالميا من حيث قوة اقتصادها وهي أكثر دول القارة الإفريقية تطورا وتمتلك أكبر حصة عالمية من إحتياطي الذهب والبلاتين وخام والمنغنيز بالإضافة إلى الألماس والكروم وتمتلك أعمق منجم ذهب في العالم وهو منجم (ويسترن ديب)، من إسهامات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي الصناعة 31%، الزراعة 3%، الخدمات 66%، من أبرز صادرات جنوب إفريقيا الذهب والألماس والمعادن والصوف والذرة الشامية والسكر والفواكه وتشكل الآلات ومعدات النقل نصف حجم الواردات والواردات الأخرى تشمل المواد الكيماوية والبضائع المصنعة والنفط، عملة جنوب إفريقيا هي الراند[1].

[1] متاح على الموقع الإلكتروني - almarefh.net/show content.sub.php?euv=370&Model=M&subModel=138&ID=642&showALL=on ، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 23:37.

الجدول رقم(07): نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا(2010-2014) مليون دولار

السنوات/GDP	2010	2011	2012	2013	2014
GDP	365.165	404.343	382.34	350.8	341.216
GDP%	3.14	3.599	2.467	1.891	1.399

المصدر: www.economywatch.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/12 الساعة 23:48.

الشكل رقم(06): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا

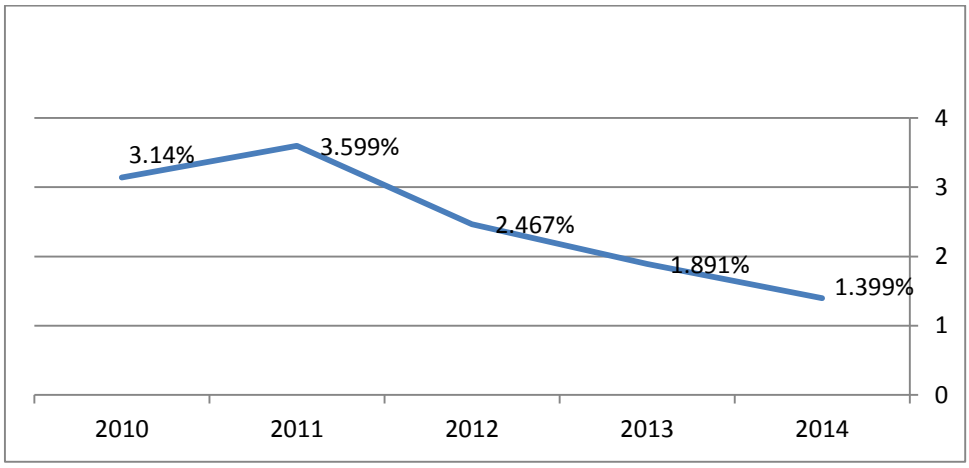

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(07)

بناء على معطيات الجدول رقم(07) والشكل رقم(06) نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا قد شهد إرتفاعا ملحوظا من سنة 2010 إلى سنة 2011 بمعدل نمو 3.14% إلى 3.599%، لنلاحظ بعد ذلك تراجعا في معدل النمو في سنة 2012 وصل إلى 2.467% و1.891% سنة2013 ثم 1.399% سنة 2014.

المطلب الثالث: قراءة في الاقتصاد الصيني

يعتبر الاقتصاد الصيني محركا فعالا للنمو فحجمه يتخطى 10% من الاقتصاد العالمي خاصة عبر أنشطته الموجهة نحو التصدير، وقد نجحت الصين في تحويل الفائض الاقتصادي إلى فاعل تنموي من خلال رفع معدل الادخار المحلي من 20% إلى 30% والاستثمار إلى 35% في ظرف زمني قصير ومما يلاحظ في هذا الشأن

المقاربة الصينية المتمحورة حول تمكين القوة البشرية للمساهمة في الإنتاج وذلك بتعزيز المحفزات والتسهيلات الاستثمارية العملة الصينية هي اليوان الصيني[1].

تشكل الصناعة محرك نمو في الصين فتطورت صناعات جديدة كالصناعات الكهربائية والإلكترونية في مقدمة النمو وكذا إنتاج المنتجات الجاهزة(ألبسة، جلود وأحذية) والصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية أهم قطاعات الإنتاج، تضم الصناعة الصينية ما يقرب من 220 ألف منشأة تعمل أكبر المجمعات الصناعية الصينية في القطاعات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية(صنوبيك وسنودك في الصناعة البترولية)، (كليون وهاييز في التجهيزات الكهربائية المنزلية)، (المعلوماتية لينوف)، (الإتصالات هوا- ويه وزدني)، وتشهد الزراعة في الصين تنوعا في المحاصيل فتنتج الحبوب والقطن والزيوت وتربية المواشي وتمتلك الصين احتياطي فحم(126 مليار طن، 13% من احتياطي الفحم العالمي) وتحتل المرتبة الثالثة بعد احتياطي الو م أ وروسيا ونسبة 1.5% من الاحتياطي العالمي للبترول، وتمتاز الصين بوفرة في اليد العاملة بشكل كبير[2].

تنتج الصين 50% من آلات التصوير في العالم و30% و25% من الغسالات الأوتوماتيكية وظل معدل نمو ناتجها الداخلي محرك النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 9% في المتوسط على مدار 30 سنة[3].

إن الاقتصاد الصيني لا ينمو بمعزل عن الاقتصاد العالمي والحفاظ على استقراره من شأنه أن يخدم الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وقد أشار تقرير صدر من بنك الاتصالات في الصين إلى أن مؤشرات الأسعار تتأثر بأسعار النفط الدولية، كما تتأثر في نفس الوقت بعملية ترقية الصناعة داخل الصين وفي ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط الدولية وكون الصين دولة مستوردة كبيرة للنفط أدى تراجع تكاليف استيراد النفط إلى انخفاض مستوى أسعار المنتجات وتباطؤ نمو المؤشرات المتعلقة بها ويتعلق بعض المحللين أن هذه العملية وما نجم عنها سترفع من قدرة الاقتصاد الصيني على تحمل الانكماش في المستقبل[4].

إن الزيادة في النمو الاقتصادي تعتمد أساسا على القطاعين التصديري والاستثماري تجارة الصادرات والواردات واحتياطي العملة الصعبة، فهذه المؤشرات لا تعكس جانب من جوانب الأسواق الصينية فحسب وإنما

[1] متاح على الموقع الإلكترونيstudies.alarabiya.net تاريخ الإطلاع 2015/04/13 الساعة 23:28.

[2] فرانسواز لوموان، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص(60-66).

[3] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2013/2012، ص 118.

[4] متاح على الموقع الإلكتروني arabic.china.com، تاريخ الإطلاع 2015/05/12 الساعة 18:56.

كذلك تعكس مدى الاندماج بين كيان اقتصادي معين واقتصاديات العالم، فقد تخطى حجم المبادلات التجارية السنوية عتبة 04 ألاف مليار دولار عام 2013 ما يؤكد أن الصين أصبحت من أكبر القوى التجارية في العالم وبصورة إجمالية فإن حجم التجارة الخارجية الصينية ازداد بنسبة 7.6% عام 2013ليصل إلى 4160 مليار دولار وازداد سعر اليوان بأكثر من 03% عام 2013[1].

الجدول رقم(08): نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2010-2014) مليون دولار

السنوات/GDP	2010	2011	2012	2013	2014
GDP	5.949.65	7.314.48	8.386.68	9.469.12	10.355.35
GDP%	10.41	9.3	7.652	7.7	7.384

المصدر: www.economywatch.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/13 الساعة 20:18

الشكل رقم(07): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني(2010–2014)

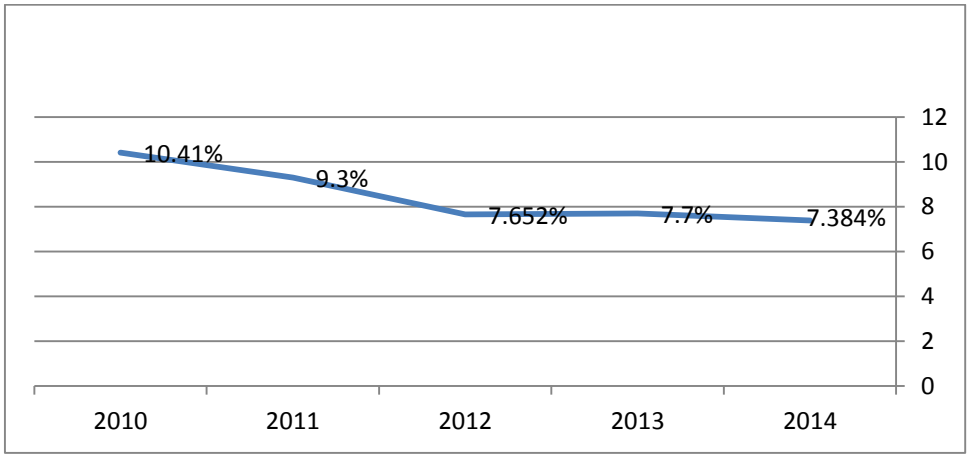

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08)

بناءا على معطيات الجدول رقم(08) والشكل رقم(07) نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي الصين قد تزايد انطلاقا من سنة 2010 إلى سنة 2014 وذلك بمعدلات نمو مقدرة ب 10.41%، 9.3%، 7.652% و7.7% وصولا إلى 7.384% على التوالي.

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.aleqt.com، تاريخ الإطلاع 2015/05/12 الساعة 19:17.

المبحث الثالث: التوجهات والتطورات الحديثة لتكتل دول البريكس

إن تكتل دول البريكس قد شهد نموا متسارعا وكبيرا طيلة السنوات الماضية، وتسعى الدول الأعضاء فيه لتعزيز مكانتها الدولية وفرض هيمنتها الاقتصادية ومنافسة أقوى الاقتصادات العالمية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق للقمم المنعقدة في هذا التكتل والأهداف الرامية إليها بالإضافة إلى بنك التنمية الجديد الذي تم إنشاؤه كما سيتم عرض أبرز التطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية لدول البريكس.

المطلب الأول: القمم المنعقدة في تكتل البريكس

عقدت الدول الأعضاء في تكتل البريكس 06 قمم ناقشت فيها مختلف الواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية وفي هذا المطلب سنستعرض هذه القمم ومحتواها.

1- القمة الأولى: انعقدت فعالياتها في 2009/06/16 بمدينة إيكاترينبدبرج في روسيا، تم فيها مناقشة الوضع الاقتصادي العالمي والقضايا الملحة للتنمية العالمية واحتمال زيادة تعزيز التعاون داخل دول البريك، وقد أبدى الأعضاء التزامهم بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، كما تم الإتفاق على خطوات لتعزيز الحوار والتعاون بين بلدان البريك بطريقة تدريجية، استباقية وواقعية ومفتوحة وأكثر شفافية، ورحبت الهند والصين وروسيا بدعوة كريمة من البرازيل لاستضافة بريك عام 2010[1].

2- القمة الثانية: انعقدت في 15 أفريل 2010 بمدينة برازيليا تم فيها مناقشة القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الدولي والتخطيط والتنسيق داخل دول البريك تم إعلان دعمهم للنظام العالمي متعدد الأقطاب وأثنت على الدور الكبير الذي تلعبه مجموعة العشرين في مكافحة الأزمات ودعوة جميع الدول الأعضاء لتنفيذ القرارات المعتمدة في قمة مجموعة العشرين، وأكد الأعضاء في هذه القمة على ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة لجعلها أكثر كفاءة وفعالية وتمثيلا والسعي لتحقيق نتيجة طموحة للإصلاحات الجارية مع ضرورة التصويت بقوة لصالح الاقتصادات الناشئة كما دعت لإصلاح حق التصويت في البنك الدولي وأكدت على أهمية المنظمة العالمية للتجارة في توفير بيئة مستقرة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى دعوة المجتمع الدولي لمكافحة الفقر، ودعم التعاون الدولي في مجال الاستخدام الكفؤ للطاقة والتعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال الطاقة المتجددة بما في ذلك الوقود الحيوي والتكنولوجيات، وتم قبول العرض المقدم من الصين لاستضافة القمة الثالثة لبريك 2011؛

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.brics5.co.za، تاريخ الإطلاع 2015/04/13 الساعة 22:23.

3- القمة الثالثة: عقدت في 14 أفريل 2011 في سانيا هينان بالصين تم فيها إنظمام جنوب إفريقيا والاتفاق على مواصلة تعزيز الشراكة من أجل التنمية والتعاون وتسريع وتيرة النمو المستدام في البلدان النامية لتطوير البنية التحتية في إفريقيا والتصنيع في حدود إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، والإتفاق على توسيع التبادل والتعاون في مجالات التمويل ومراكز الأبحاث والتجارة والصناعة، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الناشئة في صناعة القرار داخل تلك المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كذلك وافق زعماء مجموعة البريكس خلال تلك القمة على اتفاقية أنتربنك التي تتيح للدول الخمس تقديم القروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة والاستثمارات البينية خصوصا في قطاعات النفط والغاز والبنية الأساسية، ورحبت روسيا وجنوب إفريقيا والصين والبرازيل باستضافة الهند لبريكس 2012[1].

4- القمة الرابعة: انعقدت في 29 مارس 2012 بنيودلهي في الهند تحت شعار "شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن والازدهار"، تم خلالها الإتفاق على إقامة مجموعة عمل مشتركة لدراسة إنشاء بنك التنمية يهدف إلى تعزيز اقتصاد الدول الصاعدة والنامية، وتم أيضا توقيع اتفاقية شاملة حول تقديم تسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية للدول الخمس من شأنها أن تخفض الاعتماد على العملات الأجنبية الصعبة والقابلة للتحويل مثل الدولار الأمريكي والين الياباني في التعامل مع دول البريكس، وتساعد على خفض تكاليف التعاملات في التجارة داخل المجموعة كما تم توقيع اتفاقية ترتيب تأثير خطابات الائتمان متعددة الأطراف للبريكس والتي تهدف إلى تأكيد خطوط الائتمان عند تلقي طلب من المصدر أو بنك المصدر وذلك لتعزيز التجارة داخل البريكس[2].

4- القمة الخامسة: عقدت في ديربان بجنوب إفريقيا في 27 مارس 2013 تحت شعار بريكس وإفريقيا الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع جدد فيها الأعضاء التزامهم بتعزيز القانون الدولي والتعددية والدور المركزي للأمم المتحدة، ونصت على الإنفتاح وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في البريكس والتعاون معهم والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والسعي لتحفيز الاستثمار في البنية التحتية على أساس المنفعة المتبادلة لدعم التنمية الصناعية وخلق فرص العمل وتنمية المهارات في إفريقيا وأكدت القمة بريكس دعمها لتطوير البنية التحتية

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.brics5.co.za تاريخ الإطلاع 2015/04/13 الساعة 00:44.

[2] متاح على الموقع الإلكتروني http://www.alidarimagazine.com/article.php?categryID=33&articleID=1548، تاريخ الإطلاع 2015/004/16 الساعة 01:10.

المستدامة في إفريقيا، وتم الإتفاق على إنشاء بنك جديد للتنمية وإنشاء مجلس الفكر والرأي يساهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمي[1].

6- القمة السادسة: عقدت في 14 جويلية 2014 بمدينة فورتاليزا بالبرازيل كانت موسومة النمو الشامل الحلول المستدامة وذلك تماشيا مع سياسات الاقتصاد الكلي، تم الإتفاق على زيادة التواصل مع الدول الأخرى واقتصاديات السوق ولا سيما مع البلدان الناشئة، وكذلك تم الإتفاق على عقد جلسة مشتركة مع قادة دول أمريكا الجنوبية تحت شعار مؤتمر القمة السادسة بريكس، بهدف تعزيز التعاون بين بريكس وأمريكا الجنوبية وأكدت الدول الأعضاء في البريكس في هذه القمة دعمها لعمليات التكامل في أمريكا الجنوبية، تم فيها وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، وتم التوقيع على معاهدة إنشاء بنك التنمية CAA مع الحجم الأولي 100 مليار دولار أمريكي وهو يهدف لمساعدة البلدان كي تتفادى ضغوط السيولة على المدى القصير وتعزيز التعاون الدولي مع البريكس وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمي وتكملة البنوك الدولية القائمة[2].

المطلب الثاني: بنك التنمية البينية لدول البريكس

في ختام القمة السادسة لدول البريكس قالت الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف إن زعماء الدول الخمسة في مجموعة البريكس للاقتصاديات الناشئة وقعوا يوم الثلاثاء اتفاقا لإنشاء بنك جديد للتنمية وصندوق لاحتياطات الطوارئ وأدلت روسيف بهذا الإعلان في مدينة فورتاليزا البرازيلية، وقالت روسيف أن بنك التنمية سيتخذ من مدينة شنغهاي الصينية مقرا له وستكون الهند أول رئيس له، وتم التوصل للاتفاق بعض مفاوضات مكثفة لتسوية النزاع بين الصين والهند على مقر البنك الجديد الذي سيستثمر في مشاريع للبنية التحتية، وفي وقت لاحق قالت وزيرة المالية البرازيلية إن البرازيل ستكون الرئيس الثاني لبنك بريكس للتنمية بعد انتهاء فترة رئاسة الهند وأضافت الوزارة في بيان أن كلا من الدول الخمسة ستتولى رئاسة البنك لمدة 05 سنوات[3].

إن البنك وصندوق الاحتياطات مهمتان لإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي وأنه رغم تباطؤ النمو في الأسواق الناشئة فإنها تبقى محركا للنمو الاقتصادي، ويحث زعماء البريكس صندوق النقد الدولي على التحرك قدما في إصلاحات لنظام الحصص التصويتية للصندوق، ويباشر البنك عله برأسمال تأسيسي قدره 50 مليار دولار

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.brics5.co.za، تاريخ الإطلاع 2015/04/15 الساعة 23:03.

[2] متاح على الموقع الإلكتروني www.brics6.co.za، تاريخ الإطلاع 2015/04/16، الساعة 01:39.

[3] متاح على الموقع الإلكتروني elaph.com/web/Economics/2014/7/923679.htm%E2%80%8F، تاريخ الإطلاع 2015/04/11 الساعة 22:03.

أي باشتراك متساو من الدول الأعضاء بمقدار 10 مليارات دولار لكل دولة عضو في البريكس ليتم فيما بعد إيصاله بالتساوي إلى مبلغ 100 مليار دولار، بالإضافة إلى إنشاء تجمع من احتياطات النقد الأجنبي بحجم 100 مليار دولار وستكون إلتزامات هذه الدول فيما يتعلق بتجميع النقد الأجنبي موزعة على النحو التالي الصين 41 مليار دولار والبرازيل والهند وروسيا 18 مليار دولار لكل منهم، فيما لن تزيد مسؤولية جنوب إفريقيا عن 05 مليار دولا من النقد الأجنبي[1].

يقوم البنك الجديد بتقديم التمويل لمشروعات البنية الأساسية والتنمية في دول البريكس لديه على عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فكل دولة من دول البريكس لديها حصة على قدم المساواة في البنك بغض النظر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي والثابت أن روسيا تحديدا هي المحرك الرئيسي لقيام هذا البنك ويضمن البنك توفير موارد مالية ضخمة للاقتصاديات الناشئة بعيدا عن يجعل الأطراف المالية العالمية مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول البريكس

تجدر الإشارة أنه بالرغم من التفاوت الجلي بين دول البريكس إلا أن المحصلة تبقى كمالية فروسيا هي الأقوى في السياسة والتسلح إلا نموها محدود بالمقارنة مع الصين التي تخترق العالم أجمع بسلعها المختلفة والبرازيل التي تتميز بالتنمية الشاملة أما الهند فتنخرط في البحث العلمي والتكنولوجي لتعزيز قدراتها الصناعية، في حين تتميز جنوب إفريقيا بديناميكية اقتصادية وجاذبية عالية للتنافس في الأسواق الجديدة[3].

تنتج دول البريكس معا 21.1% من الناتج الإجمالي العالمي وقد نما الناتج الإجمالي المحلي للدول خلال ال10 سنوات الماضية بأكثر من 04 أضعاف في حين ازدادت اقتصاديات البلدان المتقدمة نسبة 60% فقط وتشكل البريكس أكبر سوق في العالم وقد تضاعف حجم التجارة البينية خلال السنوات الخمس الماضية وتجاوز 300 مليار دولار في عام 2013 وهي في هذا النمو واعدة في الطور والتوسع[4].

[1] متاح على الموقع الإلكتروني arabic.sputniknews.com، تاريخ الإطلاع 2015/05/09 الساعة 20:41.

[2] متاح على الوقع الإلكتروني www.uabonline.org، تاريخ الإطلاع 2015/04/16 الساعة 06:15.

[3] متاح على الموقع الإلكتروني /Studies.alarabiya.net، تاريخ الإطلاع 2015/04/15 الساعة 21:00.

[4] متاح على الموقع الإلكتروني www.alyaum.com/article/4003356، تاريخ الإطلاع 2015/04/13 الساعة 23:52.

1- التجارة الخارجية لدول البريكس مع العالم الخارجي: يبلغ حجم التبادل التجاري بين دول البريكس والدول المتقدمة 6.04 تريليون دولار في 2012، تستحوذ الصين وحدها على ثلثي هذا الرقم بحسب بيانات الحكومة البرازيلية، وصل حجم التبادل التجاري بين دول البريكس وأفريقيا إلى 340 مليار دولار في 2012 ليتضاعف عشر مرات عن مستويات 2001 وفي 2007 صعدت تجارة دول البريكس مع إفريقيا بمقدار البريكس مع جنوب إفريقيا ويتوقع الخبراء نمو تجارة البريكس مع إفريقيا بحلول 2015 إلى 500 مليار دولار وسوف يكون نصيب الصين وحدها من هذه التجارة 300 مليار دولار وهو يعادل 60% من هذه التجارة[1].

2- البريكس والاستثمار الأجنبي المباشر: استمرت بلدان مجموعة البريكس في احتلال مركز الريادة بين البلدان المستثمرة الناشئة في مجال مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصاديات الخمسة من 07 بلايين دولار في عام 2000 إلى 145 بليون دولار في 2012 مشكلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد بإطراد بما في ذلك إفريقيا وتقدمت الصين في مصاف كبار المستثمرين حيث صعدت من المرتبة 06 إلى الثالثة بعد ال و م واليابان[2].

الجدول رقم(09): معدل نمو الناتج المحلي لدول البريكس %(2012-2014)

السنوات / الدول	2012	2013	2014
البرازيل	1.5	3.9	4.1
الصين	7.5	8.5	8.9
الهند	4.5	5.9	7.0
روسيا	3.5	3.8	4.1
جنوب إفريقيا	2.5	3.2	3.9

المصدر: Diana popa, lenuta carp, The influence of foreign trade and foreigne direct investment on BRICS economic growth, golobal virtual conference, april 08-12/2013, page 167

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس متزايدة من سنة 2012 إلى سنة 2014، كما أنه من الملاحظ أن أقوى دولة اقتصاديا في التكتل هي الصين بمعدل نمو 7.5% سنة 2012، 8.5% سنة 2013 ومعدل 8.9 %سنة 2014. تليها الهند بنسبة 4.5%، 5.9%، 7.0% سنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي ثم روسيا بمعدل نمو 3.5% سنة 2012 و20133.8 سنة%ثم

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.alborssanews.com، تاريخ الإطلاع 2015/04/13 الساعة 23:11.

[2] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، ص 04.

البرازيل بمعدل نمو 1.5% سنة 2012 و3.9% سنة 2013 و4.1% سنة 2014 وكأضعف حلقة في التكتل جنوب إفريقيا بمعدل نمو يتراوح من 2.5%، 3.2%، 3.9% سنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي.

الجدول رقم(10): حجم تجارة السلع في التجارة الخارجية لدول البريكس

الدولة	الحجم بمليار الدولار	%
الصين	3867	10
روسيا	864	2
الهند	748	2
البرازيل	476	1
جنوب إفريقيا	211	1

المصدر: فارس سعد، عندما تقول دول البريكس لا لأمريكا، جريدة البناء، العدد 1670، 2014، ص 13.

الشكل رقم(08): حجم تجارة السلع في التجارة الخارجية لدول البريكس %

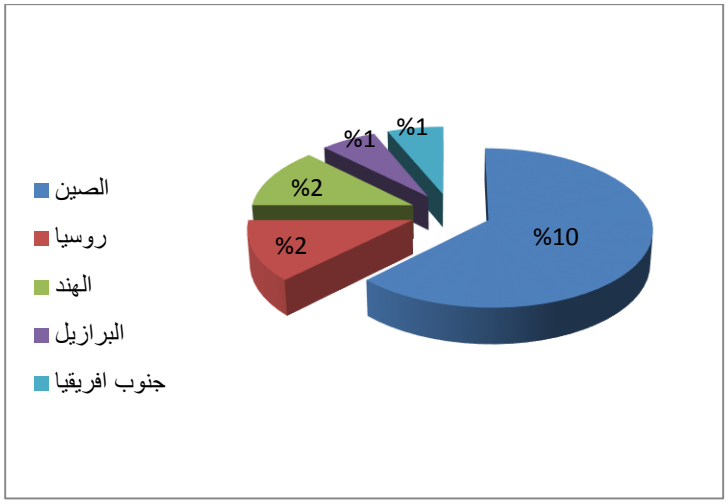

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10).

بناءا على معطيات الجدول رقم(10) والشكل رقم(08) نستنتج أن الصين على رأس دول البريكس في التجارة السلعية حيث تقدر نسبتها ب10% ثم روسيا والهند بنسبة 2% تليهما جنوب إفريقيا بنسبة 1%.

الجدول رقم(11): حجم تجارة الخدمات في التجارة الخارجية لدول البريكس

الدول	الحجم بمليار الدولار	%
	470	5
روسيا	162	2
الهند	268	3
البرازيل	116	1
جنوب إفريقيا	رقم قليل جدا	رقم قليل جدا

المصدر: فارس سعد، المرجع السابق، نفس الصفحة.

الشكل رقم(09): نمو تجارة الخدمات في التجارة الخارجية لدول البريكس

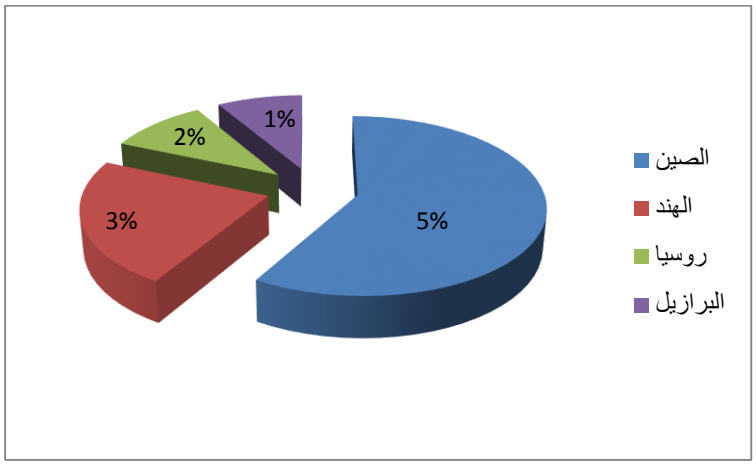

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(11)

بناءا على معطيات الجدول رقم(11) والشكل رقم(09) نستنتج أن الصين الأولى في تكتل البريكس من حيث حجم تجارة الخدمات في التجارة الخارجية بنسبة 5% تليها الهند بنسبة 3% ثم روسيا بنسبة 2% ثم البرازيل بنسبة 1%، أما جنوب إفريقيا فنسبتها قليلة جدا.

3- البريكس في ظل العولمة الاقتصادية:

إن تكتل البريكس أساسا عبارة عن تكتل اقتصادي كبير عابر للقارات ومنفتح على باقي العالم وبالإمكان القول أن هناك تكامل كبير بين البريكس والعولمة الاقتصادية فهذه الأخيرة ساهمت في تحقيق هذا التكامل فيما بين دول البريكس وبسط نفوذها العالمي، حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الإندماج الإقليمي للبريكس إلى المزيد من الإندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد

وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في البريكس.

فالعولمة الاقتصادية ساهمت وبدرجة كبيرة في إنشاء تكتل البريكس وهذا أدى إلى إحلال عملة اليوان الصينية محل اليورو كثاني عملة في تمويل التجارة الخارجية وذلك في أكتوبر 2013، هذا باعتبار أن الصين عملاق اقتصادي كبير من ضمن هذا التكتل وهي تسعى لتكريس مبادئ العولمة الاقتصادية من خلال تحكمها في عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات وتصدير اليد العاملة لإفريقيا وتسعى لتأمين طرق المواصلات القائمة بين القارات بشراء موانئ ومطارات والاستثمار في الملاحة التجارية[1].

[1] متاح على الموقع الإلكتروني www.etudiantvevolutionnaire.org، تاريخ الإطلاع 2015/05/08 الساعة 20:46.

الخلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بتكتل دول البريكس كتكتل اقتصادي صاعد وقوي جدا بدءا بالتعرف عليه وعلى نشأته والدول المكونة له، وقد استنتجنا من هذا الفصل أن هذا التكتل قائم على ترابط اقتصادي كبير بين الدول الخمسة كون هذه الدول من أقوى الاقتصادات العالمية من حيث معدلات نمو نواتجها المحلية والتجارة الخارجية لها، وتسعى هذه الدول لتأسيس قاعدة استثمارية مشتركة لاحتلال الصدارة الاقتصادية العالمية، وقد قامت دول تكتل البريكس بعقد 06 قمم وزارية لحد الآن ومن المنتظر عقد قمة وزارية سابعة في الفترة مابين 09-10 جويلية 2015 بأوفا، وتناقش دول البريكس في هذه القمم الوزارية أهم التطورات والقضايا الاقتصادية المطروحة، وقد حققت دول التكتل نموا اقتصاديا كبيرا وهائلا ومعدلات نمو كبيرة في التجارة البينية والخارجية وهناك علاقة تكاملية بين هذا التكتل والعولمة الاقتصادية من أجل الإندماج في الاقتصاد العالمي وعولمة التجارة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

شهدت التجارة الخارجية تطورات عديدة منذ ظهورها لأول مرة فقد تطور التنظير في التجارة الخارجية وأسباب قيامها بدءا من المفكرين التجاريين القدامى وأفكارهم المعتمدة على ما تمتلكه الدولة من المعدن النفيس ثم جاء بعدهم المنظرين الكلاسيك الذين كان يرون أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي لها فيها ميزة نسبية أو مطلقة والتخصص والتقسيم الدولي للعمل، ثم جاءت النظرية الحديثة ومن روادها هاري جونسون ولينـدر وآخرون وكانت هذه النظرية قائمة على مجموعة من النماذج كنموذج اقتصاديات الحجم والفجوة التكنولوجية لبوسنر، وكان للعولمة الاقتصادية دور كبير جدا في تطوير وإنعاش التجارة الخارجية في العالم من خلال آلياتها الحديثة المختلفة وفي المقدمة تم طرح إشكالية وحاولت الإجابة عنها في ثنايا هذا البحث ألا وهي ماهي التطورات والتحولات الحاصلة في التجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية؟ ومن خلال دراسة هذا الموضوع بنوع من التفصيل نثبت صحة الفرضيات المدرجة في المقدمة فالتنظير في التجارة الخارجية قد مر بثلاثة أطوار بدءا بأفكار التجاريين القائمة على العلاقة المتكاملة بين الثروة وقيمة ممتلكاتها من المعدن النفيس ليأتي بعدها الكلاسيك بأفكارهم التي تنص على إمكانية التعبير على عوامل الإنتاج بعنصر العمل ووجود دولتين وسلعتين وجاءت بعدهم النظرية الحديثة في التجارة الخارجية لنخبة من المفكرين الاقتصاديين أمثال بوسنر ولينـدر الذين لديهم أفكار جديدة ومكملة لسابقتها حول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية والمتمثلة في نماذج اقتصاديات الحجم والفجوة التكنولوجية ونموذج دورة حياة المنتج لفرنون، وقد شهدت التجارة الخارجية توجهات وتطورات حديثة من خلال التوجه للتصنيع وتجارة المنتجات المصنعة والاستثمار الأجنبي المباشر وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في تعزيز التجارة الخارجية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية وهذا إلى جانب الإقليمية الجديدة، ومن خلال هذه الدراسة تبين بالفعل أن التجارة الخارجية لتكتل البريكس قوية وفي تطور متواصل وأصبحت منافسة لباقي التكتلات الإقليمية وهو في علاقة تكاملية مع العولمة الاقتصادية من خلال عولمة التجارة والاقتصاد وتزايد الشركات المتعددة الجنسيات والدعوة لتشجيع النافسة وتحرير الأسواق وبهذا يتم إثبات صحة الفرضيات المدرجة في المقدمة سابقا.

النتائج: من خلال الدراسة النظرية ثم التوصل للنتائج التالية:

– أن التجارة الخارجية في تطور مستمر خصوصا مع تطور النظام التجاري العالمي كإطار رسمي عالمي متخصص لضبط وتسيير وتنظيم هذه العمليات والمبادلات.

– أن العولمة الاقتصادية من أبرز العوامل المساعدة في إنعاش التجارة الخارجية على الصعيد العالمي من خلال فتح الأسواق والسماح بدمج اقتصاديات الدول بعضها ببعض وتنامي الشركات المتعددة الجنسيات ومساهمتها في تفعيل التجارة الخارجية وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

– أن التجارة الخارجية قد شهدت نموا وتطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة في حجم المبادلات الدولية، كما عرفت توجهات جديدة نحو تجارة المصنوعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والتجارة الإلكترونية.

– تم التعرف على تكتل البريكس المكون من الدول الخمسة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) وعلى اقتصاديات هذه الدول وتبين أنها من أقوى الاقتصاديات الصاعدة في الحقبة الأخيرة وقيام تكتل البريكس بإنشاء بنك التنمية البينية منافس للبنك الدولي يعد أكبر إنجاز لحد الآن وتحرير الأسواق وعولمة التجارة.

– القمم الوزارية التي تعقدها دول البريكس كل سنتين تهدف إلى معالجة المشاكل الاقتصادية وتطوير التجارة البينية والخارجية لهذه الدول.

– أن تكتل البريكس يستحوذ على 15% من التجارة الخارجية وتحل الصين الصدارة، ويحتل البريكس مركز ريادي بين البلدان المستثمرة الناشئة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات:

– ضرورة وجود قوانين وأسس أكثر تطورا للمنظمة العالمية للتجارة كونها الإطار الرسمي لتنظيم المعاملات التجارية العالمية لتسهيل وتطوير التجارة الخارجية.

– إن تكتل ناشئ بحجم تكتل البريكس قادر على تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي العالمي إذا تم استثمار موارده والاستفادة من التطورات التكنولوجية لاعتلاء الصدارة الاقتصادية العالمية.

آفاق الدراسة: في الختام فإن هذا البحث ماهو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في ذات الموضوع، إذ يمكن للمهتمين في هذا المجال المواصلة في دراسة التوجهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية والإقليمية الجديدة وتقييم وضعية التجارة الخارجية العالمية الحالية وإجراء دراسات أكثر تعمقا حول تكتل البريكس وتسليط الضوء أكثر على المجالات الاقتصادية والعمليات التجارية التي يتبناها هذا التكتل في المستقبل كتكتل اقتصادي عملاق وقوي منافس لأقوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم

1- الكتب:

01- أسامة المجدوب، الغات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر الطبعة 01-1991، الطبعة 02-2002.

02- أشرف محمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة ط01-2006.

03- حميد الجبيلي، الهندسة الاقتصادية للعولمة واستشراف مستقبل الرأسمالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2015.

04- رنان المختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، دار الحياة للنشر، الجزائر ط01-2009.

05- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط01-1991.

06- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 وOMC، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001.

07- طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية (المفاهيم، التجارب، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية)، الدار الجامعية للنشر، شارع زكريا غنيم تانيس سابقا مصر ط01-2005/2004 .

08- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، 2013-2014.

09- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، شارع زكريا غنيم تانيس سابقا مصر، 2001/2000.

10- فرانسواز لوموان، ترجمة صباح ممدوح كنعان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010..

11- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2009.

12- محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2009.

13- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2001.

14- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1-2001.

15- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها الزقازيق، 2010.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

قائمة المراجع

01- العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م أ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013.

02- برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون تخصص القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

03- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل نقدي، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

04- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

05- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.

06- خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوروبي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.

07- رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

08- رنان المختار، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

09- -زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

10- شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر03، 2009-2010.

11- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2013/2012.

12- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي200-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة/ 2012-2013.

13- عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2000، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

14- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

15- مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، 2013-2014.

03- المجلات والدوريات:

01- أحمد عبد العزيز وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86-2011.

02- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06.

03- دادن عبد الوهاب، الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية المشاكل والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03-2004.

04- رائد فضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05 العدد 17-جوان 2013.

05- سفيان عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62، 2013.

06- سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث-جامعة ورقلة، العدد 06-2008.

07- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث- جامعة ورقلة، العدد 07-2009-2010.

08- محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19-2013.

09- فارس سعد، عندما تقول دول البريكس لا لأمريكا، جريدة البناء، العدد 1670- 2014 .

10- وسام سعد، البريكس تكتل عابر للأحادية، مجلة الصناعة والاقتصاد، 2013.

04- التقارير:

01- الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي 2013.

05- المواقع الإلكترونية:

01- www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17215.

02- trade.kom.blogspot.com/2012/03/concept-and-importance-offoreign-trad.html.

03- islamfin.go.forum.net/t529-topic.

04- futuranfase.blogspot.com/2009/11/blog-post-8889.html.

05- https://sites.google.com/site/unisp21/124.

06- khemismiliana.net/showthread.php?t=487.

07- wfto.com.

08- digital.ahram.org.eg.

09- www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/744-2014-70-9-10-42-23 .

10- www.aljazeera.net/news/intenational/2012/3/30.

11- www.marefa.org/index.php.

12- www.oocities.org/indigate/page60.htm.

13- almarefh.net/show content.sub.php?euv=370&Model=M&subModel=138&ID=642&showALL=on.

14- studies.alarabiya.net.

15- arabic.china.com.

16- www.aleqt.com.

17- http://www.alidarimagazine.com/article.php?categryID=33&articleID=1548.

18- http://www.alidarimagazine.com/article.php?categryID=33&articleID=1548.

19- elaph.com/web/Economics/2014/7/923679.htm%E2%80%8F.

20- arabic.sputniknews.com.

21- www.alyaum.com/article/4003356-.

22- www.etudiantvevolutionnaire.org.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

01-Books:

01- international trade.statistics yearbook 2013.

02- Theses:

01- Brahmi Souad, "La libéralisation du commerce extérieur et impératifs de l'OMC avec références au cas de L'Algérie", Mémoire de magister en Sciences Economique option Economique Internationale, Université D'Oran, 2010-2011.

03- Reports:

01- OMC: World Trade Report2014.

04- Seminars:

01- Diana popa, lenuta carp, The influence of foreign trade and foreign direct investment on BRICS economic growth, global virtual conference, April 08-12/2013.

05- Web sites:

01- www.uabonline.org.

02- www. economywatch.com.

03- www.oocities.org/indigate/page60.htm.

04- www.brics5.co.za .

05- www.brics6.co.za.

06- www.wto.org.

تم بحمد الله